الأمم المتحدة S/PV.4993

مجلس الأمن

السنة التاسعة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٩٩٣**

الثلاثاء، ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيدة ألبرت	(الفلبين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كنوزين
	إسبانيا	يانييس - بارنويفو
	ألمانيا	السيد بلوغر
	أنغولا	السيد لوكاس
	باكستان	السيد خالد
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	بنن	السيد آهو - غليل
	الجزائر	السيد با علي
	رومانيا	السيد موتوك
	شيلي	السيد مونيوز
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	فرنسا	السيد دوكلو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد طومسن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هوليداي

جدول الأعمال

دور المجتمع المدني في بناء السلام بعد انتهاء الصراع

رسالة مؤرخة ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للفلبين لدى الأمم المتحدة (S/2004/442)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

04-39842 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

دور المجتمع المدني في بناء السلام بعد انتهاء الصراع المسلح

رسالة مؤرخة ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للفلبين لدى الأمم المتحدة (S/2004/442)

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسائل من ممثلي أستراليا، أوغندا، أيرلندا، بنغلاديش، بيرو، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، السنغال، سيراليون، كندا، مصر، نيبال، اليابان، يطلبون فيها دعوتهم إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى المشاركة في المناقشة، دون أن يكون لهم الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيسة، شغل ممثلو البلدان السالفة الذكر المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيدة مرياتا راسي، رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد دنيس كايو، الأمين العام لمنظمة ''كير'' الدولية.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو الأمين العام لمنظمة ''كير'' الدولية إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد إيان مارتن، نائب رئيس المركز الدولي للعدالة الانتقالية.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد نائب رئيس المركز الدولي للعدالة الانتقالية إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة. أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى الوثيقة S/2004/442، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للفلبين، يحيل بها ورقة معلومات أساسية عن دور المجتمع المدني في بناء السلام بعد انتهاء الصراع.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس، أود أن أذكِّر كل المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن خمس دقائق حتى يتمكن المجلس من القيام بعمله بسرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات مطولة أن توزع البيانات المكتوبة وتدلي بنسخة مختصرة عندما تتكلم في القاعة.

وكتدبير آخر لاستخدام وقتنا على أفضل وجه حتى نتيح لأكبر عدد ممكن من الوفود أخذ الكلمة، لن أدعو المتكلمين بشكل منفرد إلى شغل مقاعدهم على طاولة المجلس، أو أدعوهم إلى استئناف شغل مقاعدهم بجانب قاعة المجلس. وعندما يعطى متكلم الكلمة، سيُجلِس موظف المؤتمرات المتكلم التالي المدرج اسمه في القائمة على طاولة المجلس. وأشكر الأعضاء مقدما على تفهمهم وتعاونهم.

يركز موضوعنا اليوم على قطاع هام من المجتمع العالمي يشعر معظم الناس بدوره على نحو متزايد في حالات ما بعد انتهاء الصراع. وبما أن بناء السلام يمثل ولاية لمجلس الأمن تتعلق بصون السلم والأمن الدوليين، فإن رئاسة الفلبين ترى أنه من المستصوب أن نركز مناقشتنا على الطريقة التي يمكن بها لمجلس الأمن أن يجند مشاركة منظمات المجتمع المدني في بناء السلام بعد انتهاء الصراع. وقد عممنا ورقة مفاهيم بشأن هذا الموضوع، واردة في الوثيقة S/2004/442. أود أن أدعو جميع الأعضاء إلى معالجة الأسئلة التي حددناها في ورقة المفاهيم.

أرحب بوجود الأمين العام الموقر، السيد كوفي عنان، وأدعوه إلى أخذ الكلمة.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): معالي الوزيرة والرئيسة، اسمحوا لي بأن أبدأ بالإعراب عن مدى سعادتنا بأن نراكم بين ظهرانينا اليوم وأن أهنئكم ووفدكم على تنظيم هذه المناقشة الجيدة التوقيت. وبالنظر إلى موضوعها، يسعدني جدا أن يشارك ممثلو المجتمع المدني فيها.

إن الشراكة بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني قد نمت بصورة كبيرة خلال السنوات الأخيرة. وذلك يعبر عن الدور المتنامي للمجتمع المدني في المساعدة على صياغة السياسات الحكومية وفحصها وفي مساءلة الحكومات. ويعبر أيضا عن الحاجة، في عصر يتسم بالاندماج العالمي وتفكك الدول وعجزها على السواء، إلى إسهام المجتمع المدني في صنع القرار الدولي.

وبالطبع، تشمل عناصر المجتمع المدني الفاعلة كل المشارب. ويسهم العديد منها إسهاما ممتازا في إحلال السلام. وبعضها، الذي أسميته فيما مضى ''المجتمع غير المدني''، يتسبب في الصراعات. وإذا أُريد لبعثات بناء السلام أن تكون فعالة، ينبغي لها، كجزء من استراتيجية سياسية واضحة، العمل مع قوى المجتمع المدني التي تساعد الأشخاص العاديين على التعبير عن شواغلهم والعمل بشأن تلك الشواغل بطرق سلمية، وتعزيز تلك القوى.

ويجب أن يكون الهدف تحقيق التآزر مع جماعات المجتمع المدني التي تقوم ببناء جسور الاتصال، وتقصي الحقائق، والمراقبة، والدفاع عن حقوق الإنسان، وتمثل عناصر للحماية الاجتماعية والإنعاش الاقتصادي. وذلك يمكن أن يبني المصالحة ويقلل من جاذبية الذين قد يحاولون إشعال الصراع من جديد. ويمكن أن يساعد على ضمان خضوع الأطراف الفاعلة الوطنية والدولية للمساءلة. ويمكن أن يساعد على بناء توافق الآراء الدولي بشأن تصميم هياكل وبرامج ما بعد انتهاء الصراع. ويمكن أن يساعد على تهيئة الجماعات المحلية لاستقبال الجنود المسرحين، واللاجئين والأشخاص المشردين داخليا، ويمكن أن يعرب عن شواغل المهمشين. ولذلك ينبغي أن يكون هناك حوار ذو اتجاهين بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني، لا ليوجه أحدهما الآخر ولكن لضمان أن تتكامل جهودنا.

ولكن ينبغي ألا ننظر إلى فئات المجتمع المدني باعتبارها شركاء في بناء السلام فقط بعد أن نصل إلى البلد بولاية في جيوبنا. بل على النقيض من ذلك، إن لمنظمات المجتمع المدني، المحلية والدولية، دورا تضطلع به في العمليات التداولية للمنظمة، بما في ذلك مجلس الأمن. وفي السنوات

الأخيرة احتلت الحروب الأهلية وحالات الطوارئ المعقدة مكانة بارزة في عمل المجلس. وزاد ذلك من شدة الحاجة إلى أن يكون للمجلس فهم حقيقي للأماكن والحالات التي يعكف على العمل فيها. وأرى أن أعضاء المجلس يمكن أن يفيدوا من الخبرة والتركيز والبصيرة التي تسهم بها جماعات المجتمع المدني. لذا فإني أرحب بالجهود التي يبذلها المجلس لتعزيز علاقاته غير الرسمية بتلك الجماعات. غير أن الوقت ربما يكون قد حان لكي يعمق المجلس حواره معها ولكي يقيم علاقاته بها على قواعد أرسخ.

وفي هذا السياق أود أن أطلب إلى المجلس أن يولي اهتماماً جدياً للتقرير الذي أصدره بالأمس الفريق الرفيع المستوى المعني بعلاقات الأمم المتحدة مع المجتمع المدني. وأعرب عن امتناني البالغ لأعضاء الفريق ولكل من أسهم في هذا التقرير. فالتوصيات التي خرج بها عملية وتطلعية. ونحن في الأمانة العامة عاكفون على دراستها بإمعان. وأثق بأن أعضاء المجلس، بل وجميع الدول الأعضاء، سيفعلون نفس الشيء.

ومن دواعي سروري بصفة خاصة أن الفريق قد اقترح عدداً من التدابير العملية لزيادة مشاركة ممثلي المجتمع المدني من البلدان النامية، وأن التقرير يعرض الكثير من الأفكار الخلاقة لتعزيز الشراكة مع المجتمع المدني في إطار أعمالنا الإنسانية والإنمائية.

ويشمل التقرير أيضاً عدداً من المقترحات العملية عن الكيفية التي يمكن لمجلس الأمن أن يشترك بها مع المجتمع المدني بمزيد من الفعالية، وتتراوح هذه المقترحات ما بين تحسين الاستفادة بصيغة أريا، وتنظيم الحلقات الدراسية في المسائل التي بدأت تظهر أهميتها، وبين عقد اجتماعات للجان تحقيق مستقلة بعد انتهاء العمليات التي يصدر بها تكليف من المجلس.

ومجلس الأمن بطبيعة الحال هو مجلس حكومات ذات سيادة تعالج أدق مسائل الحرب والسلام. وينبغي له أن ينظر إلى إسهام منظمات المجتمع المدني لا بوصفه محاولة لاغتصاب دور الحكومات، بل كطريقة لإضافة نوعية وقيمة إلى قرارات المجلس وللمساعدة على ضمان تنفيذها بشكل فعال.

وأود أن أذكّر المجلس بأن الكثير من منظمات المجتمع المدني، وليس فقط من بلدان الشمال، وإنما من الجنوب أيضاً، وليس فقط المنظمات الدولية، وإنما المحلية أيضاً، قد أظهرت أن بإمكانها تقديم إسهام حقيقي في أعمال الأمم المتحدة في مجال السلام والأمن.

لذا فإنني أعقد آمالاً كباراً على المؤتمر الدولي المعني بمنع نشوب الصراع الذي قررت جماعات المجتمع المدني عقده في العام القادم استجابة لتوصية وردت في تقريري لعام ٢٠٠١ عن منع نشوب الصراعات.

وليست المشاركة مع المجتمع المدني غاية في حد ذاتها، كما أنها ليست علاجاً لجميع المشكلات، ولكنها ذات أهمية حيوية للجهود التي نبذلها لتحويل ما تعد به اتفاقات السلام إلى واقع يتمثل في مجتمعات يظلها السلام ودول قادرة على البقاء. ومن ثم فالشراكة بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني ليست خياراً من الخيارات، بل ضرورة واجبة. وأرجو أن يستطيع المجلس من خلال هذه المناقشة وضع استراتيجيات أشمل وأكثر قابلية للتطبيق العملي تعزيزاً لشراكته مع المجتمع المدني.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه الذي جاء في وقت مناسب والذي يتسم بالأهمية ويدعو للاطمئنان، وعلى تأييده لهذا الموضوع الذي أقررناه خلال فترة رئاستنا. كما أشكره على كلمات الترحيب الودية التي وجهها لي.

وأعطي الكلمة لرئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، السيدة ماريا تا راسي.

السيدة راسي (تكلمت بالانكليزية): أود أن أتوجه بالشكر لرئيس مجلس الأمن على مبادرته بإيضاح الدور الهام الذي يمكن أن يؤديه المجتمع المدني في المجتمعات بعد انتهاء الصراع. ومن دواعي سروري الشديد أن أشارك في هذه المناقشة بصفتي رئيسة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وتختلف المنظورات بشأن دور المجتمع المدني، حسبما إذا كنا نشير به إلى الجهات غير الحكومية صاحبة المصلحة، التي تكمل بجهودها أعمال المنظمات الدولية والحكومات، أو كنا نحلل مساهمة العناصر الفعالة المحلية، التي تسهم في عملية بناء السلام. وتتمثل جميع هذه الأبعاد جيداً في الورقة المفاهيمية التي قدمها الرئيس. ولن أتطرق إلا إلى بعض المسائل من منظور المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومن حيث علاقتها بالشواغل الإنمائية.

فإذا نظرنا إلى بعض المجالات التي تعلق عليها الأمم المتحدة ومجلس الأمن ذاته أهمية في أنشطتهما، نجد أن منظمات المجتمع المدني شريك تزداد صعوبة الاستغناء عنه. وبوسعي أن أشير في هذا الصدد إلى إعادة التأهيل وإعادة الإدماج على الصعيد المحلي، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، والبرامج الصحية وغيرها من البرامج الاجتماعية، والهياكل الأساسية المادية، والبيئة. وتساعد المنظمات غير الحكومية على تنفيذ برامج التسريح وحماية الأطفال من التورط في الصراعات المسلحة، والتصدى للمشاكل الناجمة عن الألغام الأرضية.

وكثيراً ما تدعى وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف للاضطلاع بمسؤوليات واسعة فيما يتعلق بالتعاون الدولي لأغراض الإغاثة وتقديم المساعدة الإنمائية. والمنظمات غير الحكومية من الجهات الفاعلة الهامة في حالات الأزمات وما بعدها. ونظراً لعددها وتنوع ولاياتها وتفاوت قدراتها التشغيلية فإن التنسيق فيما بينها أمر لا غنى عنه لكفالة الاتساق والتأثير لجهودها المجتمعة. ويعتمد كثير من المانحين على المنظمات غير الحكومية كقنوات يقدمون مساعداتهم من خلالها، وينتظر منها في هذه الوظيفة أن تنتهج سياسات وتلتزم بمعايير سلوكية متفق عليها. أما في الصراعات العنيفة، فتشكل المنظمات غير الحكومية أدوات الإيصال الرئيسية، وتعتمد عليها غيرها من الوكالات، بما فيها الأمم المتحدة، كشركاء تنفيذيين.

وهكذا تواجه المنظمات غير الحكومية تحديات خاصة، وينبغي للمنظمات الدولية والحكومات دعمها فيما تبذله من جهود. ويمكن النهوض بالتنسيق الضروري بين الجهات الفاعلة من خلال تبادل المعلومات وإجراء المشاورات الدورية والقيام بعمليات التقييم المشتركة للاحتياجات في الميدان. كما يتطلب الانتقال من أعمال الإغاثة إلى إعادة الإعمال وإعادة التأهيل بعد انتهاء الصراع تفاهماً مشتركاً على الالتزامات الأبعد أمداً.

وشبكات الصراع التي تجمع بين الشركاء الخارجيين حكوميين وغير حكوميين المعنيين بالمسائل المرتبطة بالصراع تيسر تبادل المعلومات والتجارب تمكيناً لهم من التضافر في العمل على نحو أكثر فعالية. والتنسيق بين الجهات المانحة من المواضيع التي تتناولها مداولات المجلس الاقتصادي والاجتماعي باستمرار.

وتؤدي مؤسسات المجتمع المدني وظيفة حيوية في عملية المصالحة وفي بناء توافق الآراء على الصعيد الوطني، ومن خلالها يجري إشراك المجموعات ذات الأهمية الاجتماعية والدينية والمهنية والسياسية. ويلزم لفعاليات المجتمع المدني مساحة للمشاركة ولأداء دور في بناء السلام. ويمكن لوسائط الإعلام أن تؤدي دوراً في التثقيف الاجتماعي لنزع

فتيل الصراعات المحتملة. وحماية حقوق الإنسان أمر حيوي في المجتمع الذي يعاني الضعف في أعقاب الصراع. ويعني تنوع المجتمع المدني الحد من عدم الاستقرار وتقوية الدعم لمؤسسات الدولة، حتى يمكن لجهود بناء السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية إحراز التقدم.

ويعوق نقص الموارد والقدرات جهود إعادة الإعمار، ويقتضي الأمر تقديم المساعدة الملائمة لمواجهة احتياجات ما بعد الصراع، بما فيها تعزيز المجتمع المدني. وينبغي دعم بناء القدرات بشكل فعال على الصعيد المحلي عبر القطاعات والطوائف وطائفة عريضة من منظمات المجتمع المدني. ويلزم لاستراتيجيات المانحين الخارجيين دائماً أن تبقي قيد نظرها ذلك السياق الأوسع نطاقاً وتلك الخصوصية التي تتسم بها حالة ما بعد الصراع والأدوار المناسبة لمختلف الجهات الفاعلة.

وينبغي أن تشكل أهمية المجتمع المدني في منع نشوب الصراعات أيضاً جزءاً من مناقشتنا، لأنها تمثل بعداً آخر من أبعاد العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة فيما يتعلق بالصراعات.

والتفهم المبكر لأي نشوب محتمل للصراع يتطلب فهم علاماته. ومرة أخرى، ينبغي أن نشجع الشبكات ذات الاختصاص على أن تحلل وتراقب وتتشاطر المعلومات. ومن شأن التعاون فيما بين الحكومات، والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية أن يعزز القدرة على خلق استجابة مبكرة. وبلوغا لتلك الغاية يصبح، تقديم المساعدة في إقامة شبكات إقليمية للمجتمع المدني أمرا جديرا بالدراسة. لكن الأسباب الأكثر عمقا للصراعات تتطلب تركيزا وقائيا طويل الأجل وتمهيد الظروف الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والقضاء على الفقر.

يحظى التحول والتنمية باهتمام أكبر في أنشطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويناقش الانتعاش وإعادة التأهيل وإعادة البناء بشكل منتظم مع الوكالات الإنسانية والتشغيلية. وينفرد المجلس بوضع يتيح له التفاعل والتشاور مع المجتمع المدني بالأمم المتحدة. وبالمثل، أقامت الهيئات الفرعية المختلفة للمجلس – اللجان التشغيلية – روابط وثيقة مع منظمات غير حكومية ومع كيانات خاصة أخرى للاستماع إلى آرائها بشأن الموضوعات التي تناقشها الهيئات الحكومية الدولية. وفي أوائل هذا العام، على سبيل المثال، اعتمدت اللجنة المعنية بمركز المرأة الاستنتاجات المتعلقة بمشاركة المرأة على قدم المساواة في منع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها وفي بناء السلام بعد انتهاء الصراع، وهذا أمر ذو صلة، دون شك، بموضوع اليوم.

وكمثال محدد، اشتركت مجموعتا المجلس الاقتصادي والاجتماعي الاستشاريتان المخصصتان لغينيا – بيساو وبوروندي مع منظمات المجتمع المدني في جهودها لتعزيز بناء السلام بالدعم الدولي في مجتمعات تلك البلدان. وطرح الحوار مع المجتمع المدني في أنشطة الأمم المتحدة الإنمائية كمبدأ أساسي. وبالإضافة إلى هذا، يعترف البنك الدولي، في جدول أعماله المتطور المتعلق بما بعد انتهاء الصراع، بأن ديناميات المجتمع المدني في البلدان المتأثرة بالصراعات تفرض تحديا خاصا.

مرة أخرى، سيدتي الرئيسة، أرحب بمبادرتكم بإجراء لتبادل الآراء هذا لتحقيق التعاون فيما بين الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة. إن تهيئة الظروف اللازمة للتنمية المستدامة وحماية الضعفاء الذين يعانون من الصراعات العنيفة مهمتنا المشتركة. ولا الأمم المتحدة ولا الحكومات يمكنها أن تنجزها بمفردها.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي على بيانها وعلى ترحيبها بموضوع دور المجتمع المدني، بشكل خاص في عملية المصالحة وفي بناء التوافق الوطني في بناء السلام، الذي نعتبره موضوعا يطرح في الوقت المناسب.

أعطي الكلمة الآن للسيد دنيس كيليو، الأمين العام لمنظمة العناية (Care) الدولية.

السيد كيليو (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر حكومة الفلبين على دعوتها منظمة العناية الدولية لمخاطبة مجلس الأمن اليوم وعلى تنظيم هذا النقاش بشأن دور المجتمع المدني في بناء السلام بعد انتهاء الصراع في أعقاب الصراعات المحزنة العديدة التي يتسم بها عصرنا الحاضر. وتلك المبادرة تشهد على قوة التزام حكومتنا – والتزام المنظمات الجماهيرية القائمة في الفلبين، وأنشطتها معروفة – بهذا الموضوع.

(تكلم بالانكليزية)

أود أيضا أن أعرب عن التقدير للرواد في المجتمع المدني وبناء السلام – الجماعات النسائية والمدافعون عن حقوق الطفل – الذين قد ندين لهم بعدد من قرارات المجلس التاريخية التي تلزم بحمايتهم واشتراكهم في جهود حفظ السلام. وأهنئ المجلس على تلك المجموعة من النصوص القانونية، وأحث الأعضاء على أن يكفلوا الامتثال على أرض الواقع.

قبل يومين عدت من بعثة إلى السودان، حيث زرت قرى أجهدتها عقود من الحرب لكنها أنعشتها مؤخرا محادثات السلام التي تستأنف اليوم، في كينيا، تحت الوساطة القوية للفريق أول لازارو سومبيو. وهناك حقيقة صدمتني وأنا أزور المجتمعات الواحد تلو الآخر: حتى يكون بناء السلام ناجحا، يجب أن نفكر جميعا ونتصور الكفاحات والتطلعات اليومية للمواطنين العاديين الساعين إلى حياة خالية من الصراع والعنف. ومعظم أولئك الأفراد لا يمكنهم القراءة أو الحصول على راديو ترانزيستور، ولا يزال هناك الكثير الذي يحتاجون إلى تعلمه عن عملية السلام. ولهؤلاء المدنيين في مرحلة ما بعد الصراع، ستكون هناك حاجة أولا للأمن الأساسي، وإزالة الألغام والقدرة المتوقعة على زراعة غذاء كاف، وتجميع مياه نظيفة كافية، والحصول على الخدمات الصحية الأساسية والعناية بأطفالهم وتعليمهم. وفي الوقت نفسه، سيكون من الضروري استعادة الثقة مع جيرانهم والاشتراك في خلق فرص اقتصادية لامتصاص كل العاطلين العائدين. وأخيرا، يجب أن يكون هناك تحليل منهجي للصراع، ورصد مجموعات الأسباب، وتعريف المتحاربين والضحايا في مساره المروع.

عندما نتكلم عن المجتمع المدني، فإننا نعني كل مجموعات المدنيين غير المنتسبين لدولة أو حكومة أو فصيل عسكري. وهذه المجموعات تتضمن مجالس الحكماء، والجماعات النسائية، واتحادات الفلاحين والجماعات الدينية. وحتى تحت أنقاض الدول المنهارة تكون لهذه المنظمات المحلية مصلحة كبرى في تحقيق المجتمع الآمن القائم على كفالة الحقوق الضروري لإعادة بناء بلدها وحكمه. وبزيادة الصراعات المسلحة الداخلية وحالات الطوارئ المعقدة، نعمل بشكل متزايد مع مجتمعات واقعة بين صراعات مسلحة ومصائب طبيعية، مما يترتب عليه خليط جغرافي من السلام من الناحية الفنية مع انعدام أمن حقيقي.

لا بد أن يكون مما يبعث على سرور المجلس التقدم الكبير في بناء السلام الذي حققته منظمات المجتمع المدني في بلدان مثل سيراليون وكوت ديفوار وبوروندي وأفغانستان، حيث نعمل مع شركاء عديدين، يشملون حكومات ومنظمات غير حكومية دولية، وجماعات مجتمع مدني محلية وأيضا، بطبيعة الحال، وكالات الأمم المتحدة. ونهجنا يقوم

على وضع برامج تدمج فيها أنشطة أساسية مع فرص لإشراك الناس من جماعات متعارضة وبناء خبرة في منع نشوب الصراعات عن طريق الاحتكاك والاتصال.

في كوت ديفوار، في أعقاب موجات القتل والانتقام، عقدنا اجتماعا للفصائل، شمل جماعات مسيحية ومسلمة متناحرة، ومنحناها المسؤولية عن تخطيط وإدارة إعادة البناء. وتلك الجماعات، بالاشتراك في تلك العملية للتنمية الاقتصادية، أتيحت لها فرص عديدة لمناقشات جرت وجها لوجه ساعدت على تهدئة التوترات المترتبة عن العنف الذي وقع في العام الماضي.

وفي سيراليون – حيث يتقدم السلام بخطى حثيثة – وضعنا برنامجا زراعيا مكيفا لكفالة الأمن الغذائي للمجتمعات المنعزلة، اشتمل على حل الصراعات والتوعية بحقوق الإنسان والتدريب على المهارات الإدارية.

وحتى في البلدان ذات الصراعات العرقية القديمة جدا، يمكن للمجتمعات ذات المستويات المتفاوتة من الاستقرار أن تشارك في أنشطة إيجابية لبناء السلام. في سري لانكا، على سبيل المثال، اجتمع مئات الآلاف، برئاسة نساء، للمرة الأولى، ليؤكدوا للسلطات المحلية حقوقهم واحتياجاتهم. وفي الوقت نفسه، بدأت لجان قروية في منطقة واحدة، في حدث ليوم واحد، أكبر توزيع تحقق على الإطلاق لشهادات ميلاد، مؤكدة مبادئ مثل حرية التنقل وحق الالتحاق بالتعليم والخدمات الأساسية.

لقد بينت تجربة منظمات المجتمع المدني في بلدان مختلفة بدءا من كمبوديا ومرورا بالبوسنة وانتهاء بأفغانستان أن توفير التعليم في حالات الطوارئ، – وإن كان غير رسمي – يحقق الاستقرار للمجتمع ويحمي الأطفال من خطر أن يستغلوا أو أن يجندوا في القوات المسلحة.

وفي أفغانستان، أثناء حكم الطالبان ومنذ ذلك الحين، عملت المنظمات الدولية غير الحكومية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والمنظمات المحلية وزعماء القرى على تعزيز تلك الأهداف عن طريق تثقيف الآلاف من الفتيات والفتيان في مدارس القرى والمدارس البيتية.

ويواجه مجلس الأمن والدول الأعضاء نداء جديدا للعمل مبنيا على أساس درس رئيسي في جهود حفظ السلام وتسوية الصراعات في العقد المنصرم. وإنها لمأساة أن يتداعى كثير من الجهود المبذولة من أجل السلام نتيجة نشوب صراعات محلية. ولمنع ذلك من تقويض اتفاقات السلام الوطنية، يتعين على ولايات حفظ السلام أن تتطلع إلى ما وراء بؤرة اهتمامها التقليدية على الصعيد الوطني لتصل إلى صميم المجتمعات المحلية.

وكما أوضح الأمين العام في تقريره الأخير عن حماية المدنيين (S/2004/431)، تقع المجتمعات المحلية تحت وابل النيران، بالمعنى الحرفي للكلمة، أكثر من أي وقت مضى، وإن العاملين في المنظمات الإنسانية الذين يسعون إلى مساعدة تلك المجتمعات يتعرضون بأعداد كبيرة للاعتداءات في أماكن مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وأفغانستان والشرق الأوسط ودارفور.

وردا على هذه التحديات، ما هي الخطوات المحددة التي يمكن للمجلس أن يتخذها لتزويد مجموعات المجتمع المدني الملتزمة ببناء سلام حقيقي بالقدرات اللازمة؟

أولا، على مجلس الأمن أن يثبت زعامته بإصدار بيان رئاسي قوي يعرب عن التزامه بإشراك ممثلي المجتمع المدني، بمن فيهم النساء والأطفال، في كل مراحل عمليات السلام. وذلك البيان يمكن أن يتضمن التوصيات التالية: أولا، تضمين قرارات مجلس الأمن وتقارير الأمين العام حول بلدان معينة مرجعيات لحماية ومشاركة المجتمع المدني. ثانيا، إنشاء صيغ ”آريا – المطورة“ لمشاورات المجتمع المدني، استنادا إلى استنتاجات ندوة كاردوسو. فهي تتيح إمكانية إجراء مزيد من المناقشة ومزيد من الانتظام في تحديد المواعيد.

توصية ثالثة يمكن أن تكون استحداث منتدى للمجتمع المدني لكل عملية سلام يضفي الطابع الرسمي على الممارسات التشاورية المخصصة القائمة مع قطاعات المجتمع المدني أثناء عمليات السلام. وهذا المنتدى الدائم سيوفر الخبرات المفيدة لموظفي الأمم المتحدة والآخرين دعما للمفاوضات والتخطيط والتنفيذ. رابعا، التطبيق الرسمي ''لصيغة آريا'' في الميدان، استنادا إلى استنتاجات ندوة كاردوسو، لتمكين بعثات مجلس الأمن من التشاور بمنهجية أكبر مع خبراء المجتمع المدني في الميدان.

توصية خامسة يمكن أن تتمثل في إقرار برنامج مراقبة مجتمع محلي لمسؤولين على مستوى الخبراء من الدول الأعضاء بمجلس الأمن، بإلحاقهم بمنظمات غير حكومية لمدة أسبوع في بلد يتابعون شؤونه. وهذا من شأنه جعل قرارات مجلس الأمن أكثر قوة بإعطاء المجلس نظرة مباشرة على السياق السياسي والثقافي وعلى كفاح الحياة الفعلي للمدنيين المنخرطين في إعادة بناء حيواتهم. سادسا، الطلب من الأمين العام أن يرفع خطة عمل إلى مجلس الأمن توضع بمشاركة المجتمع المدني، وتتضمن توجيهات تفصيلية لإجراء تحليلات شاملة لكل ما يتصل بكل صراع من أسباب أصلية وديناميات وعناصر فاعلة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر الأمين العام لمنظمة العناية (Care) على تأييده لموضوعنا. وأرحب أيضا بثنائه على طلائع المجتمع المدني وبناء السلام، لا سيما للجماعات النسائية ودعاة حقوق الطفل. وألاحظ مع الاهتمام أيضا التوصيات المحددة التي قدمها.

والآن أعطي الكلمة للسيد إيان مارتن، نائب رئيس المركز الدولي للعدالة الانتقالية.

السيد مارتن (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن تقديري للرئاسة الفلبينية على قرارها تسليط الأضواء على دور المجتمع المدني في بناء السلام فيما بعد الصراع، وللمجلس برمته على اتخاذه خطوة واسعة أخرى صوب الانفتاح بالاستماع إلى المنظمات غير الحكومية مباشرة.

إنه لمن دواعي التشريف الخاص للمركز الدولي للعدالة الانتقالية أن يخاطب المجلس. إن مركزنا، بمقريه الكائنين في نيويورك وكيبتاون، يعمل على مساعدة البلدان على مواجهة تركات الفظائع أو الإساءات الجماعية لحقوق الإنسان. وإننا نمارس نشاطاتنا حاليا في أكثر من ٢٠ بلدا، ونعمل عن كثب مع إدارات الأمم المتحدة ووكالاتها، لا سيما في البلدان التي تنخرط فيها الأمم المتحدة في بناء السلام فيما بعد الصراع.

ونحن، في المقام الأول، نعمل عن كثب مع شركاء المجتمع المدني المحليين. وفضلا عن الجهود الكبيرة التي تبذلها منظمات المجتمع المدني العاملة دوليا، يتألف القطاع الأهم من المجتمع المدني من شتى المنظمات الوطنية والمحلية المتنوعة التي يتعين عليها في أغلب الأحيان أن تواجه التحديات الشديدة التي تفرضها قلة الموارد والأمن، لا سيما في المجتمعات الخارجة لتوها من الصراع. إن الاستماع إلى أصواتها أكثر أهمية، وإن كان أكثر صعوبة، من الاستماع إلى أصواتنا. ومن دون أن انتحل لنفسي حق التكلم باسم شركائنا المحليين، يمكننا أن نتأمل قليلا في تجربتهم وأن ننظر إليها كمسؤولية للمنظمات الدولية غير الحكومية لخلق مزيد من الفرص لتيسير الاستماع إلى الأصوات المحلية.

ولا يستغربن أحد من أن تأتي مبادرة النظر في دور المجتمع المدني من الفلبين، البلد المشهور بمجتمعه المدني المتنوع النشيط النابض بالحيوية. وفي هذا السياق، يمكننا بالتأكيد أن نتطلع إلى الفلبين كمصدر للرشد والإلهام.

أحد أكبر التحديات الأساسية في بناء السلام فيما بعد الصراع يكمن في مواجهة الماضي والقيام في نفس الوقت

ببناء أسس عادلة للمستقبل. إن نهج الحل الذي يصلح لجميع المشاكل لا وجود له، ونحن في المركز الدولي للعدالة الانتقالية تعلمنا، أثناء عملنا، درسا حاسما: أيا كانت الأجوبة، فإنها لا بد من أن تنبع من داخل المجتمع المدني أو تتطابق مع أجوبته.

الاستراتيجيات التي توضع لمعالجة إساءات الماضي تتضمن، عموما، المقاضاة الجنائية لمرتكبي الجرائم الخطيرة؛ ولجان تقصي الحقائق؛ ودفع التعويضات، على أن تشمل التعويضات المالية وأن لا تقتصر عليها، والجهود المبذولة لتخليد ذكرى الضحايا؛ وإجراء تحليلات دقيقة للمسؤولية الجنائية للمؤسسات، والجهود الرامية إلى إصلاح المؤسسات، بما في ذلك تحري سلوك الموظفين؛ ومبادرات إعادة الإدماج والتأهيل.

هذه التدابير يجب النظر إليها على أنها تكميلية وليس كتدابير بديلة، والاستراتيجية يجب مناقشتها وتطويرها بأسلوب شامل. وهذه الاستراتيجية يجب أن تواكبها استراتيجية موازية لبناء سيادة القانون في المستقبل، الأمر الذي سلم المجلس بكونه عنصرا حاسم الأهمية لبناء السلام.

الحل المثالي هو أن تضع حكومة ديمقراطية هذه الاستراتيجيات بعد حوار وطني وبعد التشاور التام مع المجتمع المدني، مع الاهتداء بالمعايير الدولية وأفضل الممارسات. ولكن في واقع ما بعد الصراع ربما تكون القيادة السياسية مقسمة وضعيفة وشرعيتها لم تختبر بعد، ويكون انخراط الأمم المتحدة والمجتمع الدولي كبيرا جدا في صنع القرار، أو تتولى الأمم المتحدة رسميا، في حالات استثنائية جدا، السلطة الانتقالية. وهذا الواقع ربما يجعل من العسير، ولكن من الحيوي أيضا، استدراج المجتمع المدني إلى العمل، لأن القرارات الحكومية أو الدولية السابقة لأوانها ستقلل من فرص النجاح.

فأثناء إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، جرى قبل إنشاء لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة حوار مكثف بين شرائح المجتمع المدني سار على هدي التجارب الدولية. ونتيجة لذلك استفادت اللجنة لا من أفضل الممارسات المتبعة في شتى أنحاء العالم فحسب، بل أيضا من ابتكارات ناجحة بشكل فريد مستمدة من تقاليد تيمور الشرقية: عمليات مصالحة مجتمعية تنخرط فيها معظم فئات المجتمع المدني، بما في ذلك الزعماء التقليديون.

وفي سيراليون أيضا جرى قبل إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة عقد حلقات عمل ومؤتمرات عامة بمشاركة قوية من المجتمع المدني ساعدت في الأخذ بالسياسات العامة المتعلقة بالأطفال والنساء، ومشاركة الزعماء التقليديين في المصالحة المجتمعية. وفي حالتي تيمور الشرقية وسيراليون كلتيهما كانت عملية انتقاء أعضاء اللجان شفافة مع إعطاء المجتمع المدني دورا محوريا.

ولكن في جمهورية الكونغو الديمقراطية تضررت آفاق نجاح لجنة الحقيقة بتعيينات سياسية غير مناسبة، والتحديد المسبق لدور اللجنة وقلة التشاور مع المجتمع المدني المحلي. وفي ليبريا أيضا أسفر التعيين المسبق لأعضاء لجنة الحقيقة عن الحد من أي مشاركة مفيدة من جانب المجتمع المدني أو سن ولاية تشريعية مفيدة، مما حال بين اللجنة وتحقيق النجاح.

وانخراط المجتمع المدني أمر أساسي بنفس القدر لنجاح التدابير الأخرى للعدالة الانتقالية. وقدرة التعويضات على تقديم بعض السلوى للضحايا تتيسر بمشاركة الضحية والمجتمع المدني في تصميم البرامج وتنفيذها، بينما قد تتطلب تعبئة موارد هامة الدعم من ائتلاف موسع.

إن محاكمة مرتكبي الجرائم الكبيرة من مسؤولية الدولة، بالطبع، لكن في بعض الأحيان لا تقتنع الدولة بالعمل

ضد الإفلات من العقاب إلا من خلال جهود المجتمع المدني ومجموعات الضحايا. فكل محاكمة ناجحة بشأن مسؤولية العسكريين عن الفظائع التي ارتكبت ضد المدنيين في غواتيمالا لم يكتب لها النجاح إلا نتيجة لاضطلاع المجتمع المدني بالجزء الأكبر من التحقيقات ذات الصلة وظهوره في المحاكم ممثلاً للضحايا. وفي تيمور - ليشتي، تقوم منظمات المجتمع المدني بدور أساسي في كفالة توافق النظام القضائي الناشئ مع المعايير الدولية للعملية الواجبة وتشجيع استقلال القضاء. وينبغي للمجلس أن يستمع إلى صوت المجتمع المدني في تيمور- ليشتي وفي إندونيسيا، لا أن يكتفي بسماع آراء الحكومات، بشأن استمرار إفلات الجناة الرئيسيين في الجرائم ضد البشرية التي ارتكبت في تيمور الشرقية في عام ١٩٩٩ وما قبله من العقاب، وهو الأمر غير المقبول.

وحيثما يُشرع في إجراءات المقاضاة، فإن إسهامها المتوخى في استعادة أو تحقيق الثقة في سيادة القانون يقتضي الاتصال بمجتمعات الضحايا على نحو فعال. فقد حظيت المحكمة الخاصة لسيراليون بمساعدة هائلة من المنظمات المحلية للمجتمع المدني في جهود الاتصال التي قامت بها. وفي رواندا، ساعد عرض ومناقشة تسجيلات الفيديو لمحاكمات الجناة على الصعيد المحلي، بواسطة إحدى منظمات المجتمع المدني، على ازدياد التفهم في مجتمعات يعيش فيها الضحايا جنباً إلى جنب مع الجناة الآن.

إن الجهود الرامية إلى بناء حكم القانون تمضي قدما في كثير من الأحيان كما لو كانت ممارسات فنية لتطوير أنظمة قضائية وشرطية وتقويمية وفقاً لأنماط خارجية. إلا أن استراتيجية حكم القانون لا بد أن تكون جذورها ضاربة في عمق الظروف المحلية وأن تتبلور مع المجتمع المدني المحلي. ورغم وجود بعض الأمثلة الإيجابية، فهذا جانب آخر هزيل التطور من جوانب سيادة القانون في إطار بناء السلام.

وإشراك منظمات المجتمع المدني المحلية والوطنية لا يساعد في تصميم نُهُج مُرْضِية بدرجة أكبر فحسب؛ بل هو أمر لا غنى عنه إذا كان الهدف هو إقرار السلام وإقامة العدل. غير أن هناك تحديات تعترض تأمين مشاركة تمثيلية عريضة للمجتمع المدني. وربما كانت المنظمات ذات القدرة القائمة بالفعل هي أبرز الشركاء، إذا كانت منظمات الضحايا لا وجود لها أو لا حول لها ولا قوة. وينبغي أن ينصب التركيز على بناء القدرة، والوصول إلى ما وراء العواصم، مع التركيز بشكل خاص على أهمية إشراك المنظمات النسائية في كل عناصر بناء السلام. ولا بد أن تكون للمشاركة المباشرة للنساء في المؤسسات الرسمية أولوية صريحة، وإن كان إسهام المرأة في بناء السلام يمكن تحقيقه على نحو أكمل من خلال مشاركة المجتمع المدني.

ويمكن أن يكون الوصول المباشر لمنظمات المجتمع المدني إلى مجلس الأمن أمراً قيماً بالنسبة لكل منهما، ونحن نرحب بتوصيات فريق الشخصيات البارزة المعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني بغية تعزيز هذا الوصول. ونؤيد تأييداً قوياً تأكيد الفريق على ضرورة أن يتم ذلك لا في نيويورك وحدها، ولكن حيثما يذهب المجلس في بعثة إلى البلدان التي انتهى الصراع فيها، حيث يتوفر لأعضائه وصول أكبر إلى منظمات المجتمع المدني المحلية فضلاً عن الممثلين المحليين للمنظمات الدولية غير الحكومية. ولا بد أن يُسمع صوت المجتمع المدني عند التفاوض بشأن تسويات للسلام وعند التخطيط لإيفاد بعثات لتنفيذها وعند تقييم احتياجات ما بعد الصراع.

غير أن الانفتاح المنظم حيال المجتمع المدني يتوقف على بعثات ووكالات بناء السلام العاملة في الميدان. وثمة ضرورة واضحة لكفالة نشر أفضل الممارسات بين البعثات التي لا تراها المجتمعات المدنية المحلية منفتحة إزاء مشورتها ومشاركتها. وتكتسي التوقعات التي ينقلها المجلس إلى رؤساء البعثات التي يعطيها ولاياتها ومدى إبقائه مشاركة المجتمع المدني قيد نظره أهمية كبيرة بالنسبة لفعالية التحالف بين

الأمم المتحدة والمجتمع المدني، ومن ثم فعالية عملية بناء السلام ذاتها.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر نائب رئيس المركز الدولي للعدالة الانتقالية على كلماته الطيبة دعماً لمبادرتنا. وأغتنم هذه الفرصة أيضاً لكي أشكره على ما أبداه من تقدير للإسهامات المتواضعة لتجربة المجتمع المدني في الفلبين في مواجهة التحديات ونحن نمضي على طريق بناء السلام في مجتمعنا.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد لوكاس (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): سيدتي الرئيسة، في البداية، أود أن أرحب بك وأن أعرب عن تقدير وفد بلادي لوفد الفلبين على عقد هذه الجلسة الهامة عن دور المجتمع المدني في بناء السلام بعد الصراع. ويرحب وفدي بمشاركة الأمين العام ورئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الجلسة.

ونُثني على ممثلي منظمات المجتمع المدني المدعوين إلى المشاركة في الجلسة هذه. إن حضورهم هنا هو إقرار بالدور الهام الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني في الحياة الدولية – تلك الأهمية التي اكتسبتها من خلال علاقتها بمجلس الأمن وقدرتها على التعاون المؤثر في الكفاح من أجل السلام والأمن الدولي.

إن انخراط المجتمع المدني في تحقيق أهداف الأمم المتحدة يزداد باطراد، مثلما يزداد ذلك الالتزام ونوعيته عمقاً. وهذا يجعل التعاون مع المجتمع المدني عنصراً أساسياً في تعزيز فعالية الأمم المتحدة. فمن خلال تدخل منظمات المجتمع المدني والتزامها، أصبحت تشكل رصيداً أخلاقياً للمجتمع الدولي، مما يسد ثغرة قد لا تستطيع الدول في دفاعها عن مصالحها الوطنية أن تسده دائماً.

والورقة المفاهيمية التي اقترحتها الرئاسة لنسترشد بها في عملنا تثير عدداً من المسائل التي تفسر نفسها بنفسها فيما يتعلق بالدور الهام الذي يقوم به المجتمع المدني ومنظماته في الحياة الدولية. وثمة تغييرات جديرة بالاهتمام في مفهوم الحكومات، لا سيما حكومات ما بعد انتهاء الصراع، بالنسبة لدور المجتمع المدني. فقد تحول ذلك المفهوم من شعور عميق بعدم الثقة إلى تفهم أفضل للدور المحتمل والهام للمجتمع المدني في نشر ثقافة السلام والقيام بأنشطة أساسية في مجال إعادة البناء والتنمية بما يؤدي إلى إقامة شراكات قوية.

وفي كثير من البلدان، أضحت منظمات المجتمع المدني بيئة ملائمة تمكن العديد من النساء والرجال ذوي الحس الاجتماعي من تنفيذ الجهود والأفكار الرامية إلى تحقيق الرفاه المشترك. وفي تلك الظروف، لا بد من كفالة المشاركة الكاملة لهؤلاء في بناء السلام بعد انتهاء الصراعات.

وتعد تهيئة مناخ التسامح والاحترام للآراء المختلفة بشأن استراتيجيات بديلة لتعزيز السلام والمصالحة الوطنية ركناً رئيسياً في مشاركة المجتمع المدني في العمليات الاجتماعية. ومجلس الأمن، بما له من سلطة كبيرة، يمكن أن يقوم بدور أساسي في تعزيز المجتمع المدني في حالات ما بعد الصراع باستخدام تأثيره والسعي من أجل تهيئة مناخ من التسامح والديمقراطية.

كما أن الدراسات التي تعدها منظمات المجتمع المدني والاقتراحات التي تقدمها تكتسي قيمة بالغة في مساعدة مجلس الأمن وأعضائه في التعامل مع أكثر الأزمات تعقيداً وحدَّة. وعلى مر السنين، كان وجود تلك المنظمات على الأرض أساسياً في توفير المعلومات بشأن حالات بالغة الخطورة، كان يمكن أن يكون مصيرها التجاهل لولاها. وفي كثير من الأحوال، كانت معلومات المنظمات غير الحكومية

وأعمالها هي التي دفعت المجتمع الدولي إلى التصرف. ونشأت شراكة جديدة أصبح المجتمع المدني ومنظماته فيها عوامل حاسمة في تعبئة الرأي العام الوطني والعالمي وتوجيه ذلك الالتزام لخدمة قضايا معينة مثل بناء السلام فيما بعد الصراع، والإغاثة الإنسانية، وبرامج نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، والألغام البرية ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي هذا السياق، نشدد على الدور الذي قام به المجتمع المدني في الحملة الدولية لحظر الألغام البرية، والذي يمثل معلماً، مما أدى إلى اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، المبرمة عام ١٩٩٧.

وفي أنغولا، يقوم المجتمع المدني ومنظماته بدور متزايد الأهمية والتأثير في تحقيق المصالحة الوطنية وبناء السلام. والمجتمع المدني في أنغولا يتجه باطراد إلى أن يصبح قوة اجتماعية نشطة وذات تأثير قوي. ومنظماته – المحلية والوطنية والدولية – تعمل الآن بالشراكة مع الحكومة الأنغولية في توطيد السلام ومكافحة الفقر وإزالة الألغام وزيادة الوعي عن مرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومكافحة الأوبئة وتوفير التعليم والرعاية الصحية، وفي التعاون من أجل تنمية أنغولا. وأصبحت الشراكة مع المجتمع المدني عنصرا حيويا في الجهود التي تبذلها حكومة أنغولا ومجتمع أنغولا برمته حتى تندمل جراح الحرب.

ختاما، أود أن أقول كلمة بشأن النهج الخارجية تجاه إعادة الإعمار بعد الصراع ودور المجتمع المدني. ما فتئ الاتحاد الأفريقي يشارك منذ سنوات عديدة مع منظمات المجتمع المدني الأفريقي من خلال إعطاء قيمة كبيرة لدورها في النهوض بالتنمية وتشجيع بناء السلام بعد الصراع. وهناك إدراك واسع النطاق بأنه ينبغي لسياسات بناء السلام في أفريقيا أن تتضمن استراتيجية شاملة تُشرك مؤسسات الدولة والمجتمع المدني، التي تعمل معا في شراكة، وذلك كوسيلة لإسناد الملكية في حل مشكلات معقدة جدا، مثل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ واللاجئين والمشردين؛ وإعادة الإعمار الوطني؛ والمصالحة الطويلة الأمد بعد الصراع – وهي مسائل تتجاوز كثيرا نطاق الحكومات والأمم المتحدة.

أخيرا، نغتنم هذه الفرصة للإشادة بالتقرير الصادر بالأمس عن فريق الشخصيات البارزة المعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني. ونحن نعتقد أن لعمل الفريق أهمية كبرى في التحسين الإضافي للشراكة بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني في بناء السلام بعد الصراع. ونأمل لهذه الجلسة، التي تنعقد في وقت مناسب جدا، أن تسهم في وضع إطار فكري وعملي متين من أجل تعزيز العلاقة بين مجلس الأمن والمجتمع المدني في البحث عن السلام والمصالحة والعدالة والتقدم الاجتماعي.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر ممثل أنغولا على تعبيره عن الدعم لمبادرتنا، وكذلك على تعليقاته المفيدة على ورقة المفاهيم التي قدمناها بشأن دور المجتمع المدني. ولقد استشهد أيضا بالشراكة الجديدة الناشئة بين مختلف أصحاب المصلحة في المصالحة الوطنية وبناء السلام، وخاصة من حيث علاقتهم بأفريقيا.

السيد دوكلو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): بداية، أود أن أشكركم، سيدتي، على تنظيم مناقشة اليوم بشأن موضوع ابتكاري مثير. فهذه المناقشة هي الأولى من نوعها من حيث الموضوع ولأنكم بادرتم، لأول مرة في تاريخ المجلس، بطلب مشاركة ممثلين لمنظمتين غير حكوميتين بارزتين في مداولاتنا.

وأود أن أبدأ باغتنام هذه الفرصة لتوجيه إشادة مستحقة تماما إلى المنظمات غير الحكومية العالمية، التي أصبحت الأطراف المحاورة الأساسية مع الحكومات، وإلى

كل المنظمات غير الحكومية – الكبيرة والصغيرة، العالمية والمحلية، من الشمال والجنوب – التي هي الآن نصيرات لا غنى عنها للتقدم الإنساني. وأود أن أوجه إشادة خاصة إلى المنظمات الفرنسية غير الحكومية، ”منظمة الأطباء الفرنسيين“ ومنظمات أخرى عديدة في جميع المجالات. وبلادي، المعروفة بتقاليد الدولة لديها، تدرك التكريم الذي تجلبه لفرنسا المنظمات غير الحكومية في شتى أنحاء عالمنا المعاصر.

من حسن الطالع أن مجلسنا لديه ترتيبات عمل غير رسمية مع المنظمات غير الحكومية الرئيسية الممثلة في نيويورك. وأعتقد أن هذه العلاقات مثمرة ومفيدة لثلاثة أسباب.

أولا، تنخرط منظمات غير حكومية عديدة في العمل الميداني ومن ثم لديها معلومات مباشرة وأحيانا تكون الطرف الوحيد أو الأخير المتواجد في حالات معينة. وهذا ما حدث على سبيل المثال في ليبريا، وفي أجزاء معينة من كوت ديفوار وأوغندا.

ثانيا، وبالنظر إلى المصادر الميدانية لمعلومات المنظمات غير الحكومية، فإنها تستطيع القيام بدور ثمين في إعطاء الإنذار المبكر. وهذا ما حدث مؤخرا في دارفور، حيث قامت منظمة أطباء بلا حدود، إلى جانب صوت الأمين العام، ومنظمات غير حكومية أخرى، بقرع أول ناقوس للخطر.

ثالثا، الشرعية التي تتراكم لدى المنظمات غير الحكومية من جراء مشاركتها الميدانية في مجالات مثل انتهاكات حقوق الإنسان واللاجئين والجنود الأطفال تسمح لها أحيانا بتولي مهمة إيقاظ الضمائر، التي لها أهمية كبرى في العالم المعاصر.

هل من الممكن أو المستحب لعلاقات العمل بين مجلس الأمن والمنظمات غير الحكومية الممثلة في نيويورك أن تزداد اتساعا؟ يمكننا بالتأكيد أن نستفيد بشكل أفضل من ممارسة عقد جلسات صيغة آريا، وأن نعد لها بشكل أكثر اجتهادا وبوتيرة أكبر وأن تشمل ممثلين لمنظمات غير حكومية محلية أو للمجتمع المدني. ولكننا نعتقد أننا يجب أن نتفادى إضفاء صبغة رسمية أكبر على مثل هذه الجلسات، والذي من شأنه أن يكون مرهقا أكثر مما يكون نافعا.

ومناقشة اليوم هي أيضا فرصة للنظر معا في موضوع دور المجتمع المدني وممثليه في حالات ما بعد الصراع. ولقد استمعنا إلى البيانين اللذين أدلى بهما في وقت سابق أمين عام منظمة العناية الدولية وإيان مارتن. ونحن نعتقد أن الاستنتاج المستخلص هو أنه في فترة ما بعد الصراع لا يكفي تدخل النصراء الخارجيين وفرض نماذج خارجية. وعلى سبيل المثال، شرح إيان مارتن بوضوح تام كيف أنه لا بد من السعي إلى إقامة توازنات دقيقة فيما يتعلق بالعدالة في الفترة الانتقالية وحكم القانون. وهذه ليست مشكلة تقنية في المقام الأول أو مشكلة سياسية على وجه الحصر، فهي أيضا مشكلة اجتماعية. ويجب علينا أن نعول على الأطراف القادرة على إحراز التقدم، وهي أطراف المجتمع المدني المحلي. ويمكن قول الشيء ذاته في المجال الإنساني إذا أردنا إيجاد حلول دائمة؛ وفي المجال الاقتصادي إذا أردنا إيجاد السبل لضمان الانتعاش الحقيقي؛ إلى آخر ذلك.

وعلى هذا الأساس، هل من الممكن تحديد استراتيجية للتحالف بين الأمم المتحدة وأطراف المجتمع المدني في بناء السلام؟ يشعر وفد بلادي بأن هذا هو المسار الذي يجب أن نسلكه. ويجب أن نتقدم بحذر، ومع ذلك نبدأ بالتفكير في هذا الأمر. وأقول ”بحذر“ لأنه، أولا، يجب أن نحترم المبادرة واستقلال منظمات المجتمع المدني ذاتها؛ وثانيا، لأنه يجب على المرء في هذا الصدد أن

يعطي الأولوية لنهج التعاطي مع كل حالة على حدة وبالتالي يصعب وضع قواعد عامة؛ وثالثا، لأن مجلس الأمن هو مجرد طرف واحد من بين أطراف أخرى في الأمم المتحدة في هذا المجال. ومن الواضح، على سبيل المثال، أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي يستطيع توفير محفل مفيد بشكل خاص في هذا الصدد. وبالنسبة لهذه النقطة نفسها، نحن ننتظر باهتمام نتيجة مناقشته المقبلة للانتقال بين المرحلتين الإنسانية والإنمائية بعد الصراع.

وضمن حدود التحذيرات التي ذكرتها، أعتقد أنه يمكن التفكير بعض الشيء في عناصر معينة لاستراتيجية. ويمكن فعل ذلك بشكل محدد تماما. ولن أشير إلى كل المقترحات المقدمة من الوفود. وإن أراد الأعضاء الإطلاع على مقترحاتنا فهي واردة في النص الكتابي لبياني. ويمكن جمع هذه المقترحات تحت عناوين معينة تمثل العناصر المحتملة لاستراتيجية تحالف بين الأمم المتحدة وأطراف المجتمع المدني.

وسيكون العنصر الأول لهذه الاستراتيجية هو التحديد على نحو أكثر دقة للنقاط التي يجب بالضرورة أن يعبئ فيها بناء السلام المجتمع المدني،على سبيل المثال، فيما يتعلق بدور المؤسسات الخاصة في إعادة إدماج المقاتلين السابقين، أو إطلاق حملات مدنية بغية الإعداد للانتخابات.

ثانيا، لا بد أن نعزز الاتصال في كلا الاتجاهين، بين ممثلي المجتمع المدني وسلطات الأمم المتحدة في الميدان. وفيما يتعلق بمجلس الأمن، يمكن القيام بهذا في إطار عمليات حفظ السلام. وهنا اتفق مع ما قاله السيد كايوه. بل ربما يتصور المرء في يوم من الأيام إصدار قرار شامل لقطاعات متعددة من شأنه أن يطور ذلك الاتصال في عملياتنا لحفظ السلام.

والعنصر الاستراتيجي الثالث هو أن يؤيد ممثلو المجتمع المدني أنفسهم في وقت مبكر السياسات التي وضعتها الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، قد يحضر ممثلو الدوائر الاقتصادية في البلد المعني مؤتمرات عقد التبرعات.

والعنصر الاستراتيجي الرابع سيكون انخراط المجتمع الدولي بصورة وثيقة أكثر في تنفيذ جهود الأمم المتحدة للتعمير، وهنا، أيضا، سترون في ورقتي خطوات عملية محددة يمكن أن تتخذ بغية تطوير الجهود القائمة، على سبيل المثال، من خلال التجنيد المحلي المتزايد عن طريق عمليات حفظ السلام أو زيادة القدرات اللغوية للأشخاص الذين يشاركون في تلك العمليات.

وأود أن أضيف اقتراحا واحدا أخيرا، لأنه يبدو لي أن هذا الموضوع يطرح مشكلة لا بد من التصدي لها. فمرارا وتكرارا يحدث في حالات ما بعد الصراع أن يشكل ضعف المجتمع المدني – وفي بعض الأحيان انهياره – عائقا في حد ذاته لبناء السلام. وربما يجب أن تكيف استراتيجياتنا مع درجة نضج المجتمع المدني المعني وحيويته وهيكله. وفي هذا الصدد، يبدو لي أنه قد يكون من المفيد، على الأقل على أساس تجريبي وفي عدد محدود من الحالات في البداية، أن تعد تقارير عن تقييم المجتمع المدني في بعض البلدان. وأعتقد أنه يمكننا أن نشرع بالقياس على ما يفعله الاقتصاديون في تقاريرهم عن التنمية البشرية. وتمشيا مع مناقشة اليوم، ينبغي أن تعد تلك التقارير عن تنمية المجتمع المدني عن طريق الحكومات أو عن طريق المؤسسات. بيد أنه يمكن أن تكون هذه التقارير نتيجة للتعاون بين المنظمات غير الحكومية العالمية الكبرى التي لديها خبرة في هذا المجال، فضلا عن منظمات من المجتمع المدني المحلي. وبغية ضمان الموضوعية، ربما يستخدم ذلك العمل أيضا منهجية علمية ذات طابع أكاديمي، مثل العمل الجدير بالاهتمام الذي أنجزه الأستاذ هلموت أنهاير، من مركز المجتمع المدني في جامعة كاليفورنيا الجنوبية بالاقتران مع مدرسة لندن للاقتصاد. ولئن كان عمل الأستاذ أنهاير مختلفا نوعا ما، إذ يتناول المجتمع المدني العالمي، فإنه يشكل مع ذلك أساسا يمكن استخدامه لإعداد المزيد من التقارير المحددة بشكل أكبر عن المجتمع المدني في بلدان بعينها.

وتفكيري الأخير يوضح اقتناعنا العميق الجذور بشأن مجمل هذا الموضوع. وتماما مثلما قدم مفهوم التنمية البشرية إسهاما أساسيا في التفكير الاقتصادي، وتماما مثلما لم نعد اليوم نفكر في عمليات حفظ السلام دون إدراج حماية السكان المدنيين، فإننا لا يمكن أن نفكر بعد الآن في حالات بناء السلام في حالات ما بعد الصراع دون أن تكون لدينا معرفة تامة بالمجتمع المدني ودون محاولة إقامة حوار أو التنسيق مع المنظمات التي تعبر عن تنوع وحيوية المجتمعات المدنية على المستوى المحلي. واعتقد أن في تلك المسألة تكمن أهمية هذه المناقشة التي كانت لرئاسة الفلبين لمجلس الأمن المبادرة السعيدة لتنظيمها اليوم.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر ممثل فرنسا على إبرازه مشاركة ممثلي المجتمع المدني في مداولاتنا. وألاحظ إشارتكم إلى العمل الكبير لمنظمة أطباء بلا حدود، الذي اعتقد أن كل الموجودين هنا يعترفون به. ونلاحظ المسائل التي طرحتموها، بينما بدأنا نفكر في تفاعل مختلف الأطراف الفاعلة في بناء السلام. ونحن نتطلع إلى النظر في الاقتراحات الواردة في ورقتكم.

السيد طومسن (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): إننا، سيدتي الرئيسة، مثل المتكلمين الآخرين، نشعر بامتنان شديد لكم على عقد هذه المناقشة الهامة وعلى العمل التحضيري الذي قام به وفدكم. ونرحب بكم هنا، ونشكركم على تخصيص الوقت لرئاسة هذه المناقشة. ونرحب ترحيبا شديدا بأنكم رتبتم لنا لكي نستفيد من أفكار رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، التي تذكرنا هنا في مجلس الأمن بالتفاعل الثري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع المجتمع المدني. وأرحب بشكل خاص بحضور دنيس كايوه وإيان مارتن وبوجود منظمة العناية العالمية والمركز الدولي للعدالة الانتقالية هنا للرؤى العميقة الخبيرة والاقتراحات التي قدموها لنا. أخيرا، أعلن تأييد وفدي للبيان الذي ستدلي به الرئاسة الأيرلندية لاحقا اليوم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

تتيح لنا مناقشة اليوم فرصة لاستكشاف هذه المسائل بتفصيل أكبر، ولكن ينبغي ألا تكون – وإنني متأكد أنها لن تكون – الفرصة الأخيرة لفعل ذلك. فالموضوع بالغ الأهمية. وتؤمن المملكة المتحدة أن للمجتمع المدني بمعناه الأوسع دورا أساسيا يضطلع به في جميع مراحل دورة الصراع، ليس بناء السلام فحسب، وإنما منع نشوب الصراع والتعمير بعد انتهاء الصراع أيضا. وعلى الصعيد الدولي، يضطلع المجتمع المدني بدور رئيسي في محاسبة الحكومات والمنظمات الدولية. وفي المجلس، كثيرا ما استفاد عملنا من خبرة منظمات المجتمع المدني. واستفدنا اليوم ويمكننا أن نفعل أكثر. إن جهود هذه المنظمات ساعدتنا وستساعدنا على تطوير سياسة جديدة وإطار قانوني، وعلى تحديد أفضل الممارسات بشكل أفضل.

إن إسهام المجتمع المدني على الصعيد الإقليمي هام أيضا بشكل متزايد، وقد ذكّرنا بذلك زميلنا الأنغولي. وبينما تطور منظمات إقليمية من قبيل الاتحاد الإفريقي قدراتها على إدارة الصراع وبناء السلام، فإن منظمات المجتمع المدني ستحتاج إلى أن تدخل في هذه التيارات الجديدة للعمل. وتوفير المعلومات الشعبية وتوفير الإنذار المبكر والمشاركة في أفضل الممارسات والتصرف كشركاء منفذين – ما هي سوى بعض المجالات التي يمكن أن تساعد فيها منظمات المجتمع المدني المنظمات الإقليمية لتحقيق إمكانيتها لبناء السلام.

ومثلما ذكّر ممثلي المنظمتين غير الحكوميتين اليوم، على السكان المحليين والجماعات التي تمثلهم دور أساسي يؤدونه في عملية المصالحة وإعادة التأهيل. ويمكن للزعماء الدينيين وزعماء المجتمع المحلي الإسهام في إعادة تأسيس الهياكل القانونية والهيئات التي ستعمل من أجل العدالة الانتقالية وحكم القانون وهذا مجال واحد من مجالات مرحلة بناء السلام بعد انتهاء الصراع.

والحاجة إلى بناء علاقات جديدة فيما بين مقدمي الخدمات الحكومية والمجتمعات المحلية تكمن في صميم جميع القضايا بناء السلام هذه. وفي ذلك السياق، يتعين أن يشترك المجتمع المدني في تخطيط وتنفيذ ورصد برامج المجتمعات المحلية. ومثلما ذكّر الأمين العام المجلس هذا الصباح، تلك عملية ذات اتجاهين. إذ ينبغي للأمم المتحدة أن تروج للمجتمع المدني، مثلما يمكن أن يساعد المجتمع المدني عمليات الأمم المتحدة لبناء السلام. وتميل البلدان التي بها مجتمع مدني قوي إلى أن تكون أكثر مرونة في مواجهة أزمات وضغوط عالمنا الذي يتسم بالعولمة.

وطلب الأمين العام هذا الصباح من المجلس الاستجابة لتوصيات فريق خبراء كردوسو التابع له والمعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني. ويتضمن التقرير (A/58/817)، الذي صدر صباح أمس، توصيات بعيدة الأثر. ونأمل أن تعزز التوصيات عمليات التبادل مع المجتمع المدني في كل من نيويورك وفي الميدان، ونتطلع إلى النظر فيها بالتفصيل خلال الأسابيع المقبلة. ولكنني وددت أن أرد مبدئيا على فقرات التقرير من ٩٥ إلى ١٠٠ واقتراحه رقم ١٢ حول كيفية تعزيز المجتمع المدني لمجلس الأمن.

يمكن للمرء أن يرد على هذا السؤال من أبواب مختلفة، وقد قدم لنا السفير الفرنسي عدة إجابات هذا الصباح تحفز التفكير. وأود بدوري أن أقترح ثلاثة أسئلة. الأول يتعلق بمسألة الاتصال والتنسيق المستدامين بين منظمات المجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة على صعيد الميدان. ويكتسي هذا أهمية في سياق الرصد والتقييم وتحديد الأشياء التي تعمل على نحو جيد والأشياء التي لا تنجح وكذلك تحديد القضايا التي يهتم بها مجلس الأمن على وجه التحديد، بما في ذلك الإنذار المبكر، الذي بحثناه في مناقشة أجريناها في وقت سابق.

وتبعا لذلك، يتعين النظر في آليات الاتصال والتنسيق الفعالة أثناء مراحل التخطيط والتنفيذ لعمليات الأمم المتحدة. وفي ذلك السياق، يوصي الفريق بأن تجتمع بعثات مجلس الأمن في الميدان دوريا مع زعماء المجتمع المحلي الملائمين وممثلي المجتمع المدني الملائمين الآخرين. وهذا الصباح، حث دنيس كايو المجلس على النظر في ''صيغة آريا المطورة'' على أرض الواقع. ويبدو لي أن هذا الاقتراح جدير بالترحيب الكامل، ونحن، إلى حد ما، نسعى إلى ذلك في بعثة المجلس إلى غرب أفريقيا هذا الأسبوع، ونتفاعل مع عناصر فاعلة متنوعة من المجتمع المدني ونستمع إلى آرائها.

وأود أن أضيف فحسب أن بعثة غرب أفريقيا تحاول أن تغطي ثمانية بلدان في تسعة أيام. ويفرض ذلك قيودا على الوقت المخصص للتفاعل مع المجتمع المدني. ويبدو لي أن ذلك يشير حتميا إلى إعادة النظر في تصميم بعثات مجلس الأمن إلى الميدان. واعتقد أنها يجب أن تكون أصغر حجما ليتسنى إيفادها بتواتر أكبر.

واقتراح آخر من الفريق مهم لمسألة الاتصال والتنسيق على صعيد الميدان يتعلق بفكرة تشكيل لجان مستقلة لتقصي الحقائق بعد عمليات الأمم المتحدة التي يأذن بها المجلس. والاقتراح هو أنه قد يمكن للجنة معنية بسياسة عامة شاملة تربط اللجان الوطنية للشؤون الخارجية أن تؤدي بهذه الصفة دور لجنة تقصي الحقائق. وأنا واثق بأن هذا الاقتراح يستحق النظر فيه جديا لأننا نعتقد أن من الأهمية بمكان أن نتعلم الدروس من كل عمليات الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه – وأنا أنظر إلى السيد إيان مارتن هنا – لست متأكدا إذا كان الممثلون الخاصون للأمين العام على أرض الواقع يريدون أن يقضوا كل وقتهم يفكرون في ما ستقوله اللجنة المستقلة عن أدائهم حينما ينتهي كل شيء. ولذلك، فنحن بحاجة إلى أن نجد حلا وسطا يرضي الجميع.

والعنوان الثاني هو الدور الذي تؤديه منظمات المجتمع المدني في التبادل المباشر للمعلومات مع المجلس هنا في نيويورك بشأن البلدان التي تكون قيد نظر المجلس. ونحن نستفيد بالفعل من الاجتماعات التي تعقد على صيغة آريا ونستخدمها لكي نتلقى من الميدان معلومات دقيقة ومستقلة يمكن الاعتماد عليها، الأمر الحيوي الأهمية لزيادة تركيز قرارات مجلس الأمن ولولايات حفظ السلام، للمساعدة على كفالة أن تترك أكبر قدر ممكن من التأثير حيثما تكون مهمة، أي في الميدان. ولذلك، فإنني مقتنع بأننا سننظر بروح إيجابية – مثلما أوضح السفير الفرنسي، على أساس كل حالة على حدة – في تحسين تخطيط وفعالية الاجتماعات التي تعقد بصيغة آريا، وهو الاقتراح الأول لفريق كردوسو. وقدم دنيس كايو هذا الصباح، اقتراحا إلى المجلس بأنه ينبغي للوفود في نيويورك وللخبراء القطريين أن يقضوا بعض الوقت في الميدان. ويمكنني أن أبلغه بأن وفد بلادي يقبل بحماس الدعوة المتوقع أن توجهها منظمة العناية الدولية.

أخيرا، عنواني الأخير – وهو عنوان مهم – هو الدور الذي نعتقد أنه يجب على المجتمع المدني أن يؤديه حينما يضع المجلس الإطار القانوني الدولي بشأن القضايا الأمنية وقضايا الحماية الرئيسية من قبيل المرأة والطفل وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والإجراءات المتعلقة بالألغام واللاجئين، على سبيل المثال لا الحصر. وقد اعتمد المجلس، أثناء السنوات الأخيرة، سلسلة من القرارات ساعدت على وضع أفضل الممارسات بشأن قضايا رئيسية تتعلق ببناء السلام بعد انتهاء الصراع. ونحن نعتقد بأننا بحاجة إلى أن ندفع بهذا الموضوع إلى الأمام بقدر إضافي عن طريق إدراج أفضل الممارسات المتفق عليها في قرارات المجلس وأن نطرح الأسئلة الصحيحة على التقارير.

وفي ذلك السياق، يبدو لنا اقتراح فريق كردوسو بعقد مجلس الأمن سلسلة من الحلقات الدراسية لمناقشة قضايا ذات أهمية كبيرة للمجلس، والتي ألمح الفريق إلى أنها ستكون ذات أهمية خاصة في سياق نظر المجلس للقضايا العامة المتعلقة ببناء السلام، اقتراحا جذابا.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر ممثل المملكة المتحدة، خاصة وأنه رحب بي بشدة. إنني مبتهجة بكوني هنا. ونقدر أيضا تعليقاته القيمة واقتراحاته المحددة جدا.

السيد كنوزين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): سيدتي الوزيرة، نشعر بسعادة غامرة لرؤيتكم تترأسون هذه الجلسة لمجلس الأمن وتقودون وفد الفلبين، الذي دأب على إظهار رئاسة فعالة جدا في هذا الشهر.

لقد أوضح نظر مجلس الأمن في شتى حالات الصراع المدرجة في جدول أعماله وتجارب عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن استعادة السلام الراسخ وتحقيق تسويات أصيلة في البلدان التي مرت بأزمات أمران لا يمكن تحقيقهما إلا بنهج شامل. ومشاركة المجتمع المدني جزء لا يتجزأ من ذلك النهج. ومشاركة المجتمع المدني النشيطة مطلب مهم لتحقيق المصالحة الوطنية الأصيلة. وتتألف تلك المشاركة أنشطة متنوعة تتراوح بين تشكيل لجان وطنية للحقيقة والمصالحة وتنظيم حوارات دولية للمشاركة في حكومات الوحدة الوطنية الانتقالية.

إن المجتمع المدني صلة وصل هامة بين الحكومة ومختلف المجموعات السياسية، وكثيرا ما يبرز بوصفه عاملا يشجع على محادثات السلام والتغلب على المصاعب التي تعترض السبيل الذي يفضي إلى المصالحة الوطنية. لكن المؤسف أن المشاركين في المجتمع المدني لا يتخذون جميعهم مواقف غير متحيزة. فاندلاع العنف في كوسوفو في آذار/مارس وانبعاث الأزمة مجددا في هايتي ليشكلان دليلا دامغا على أهمية إرساء مجتمع مدني ناضج لأغراض التدعيم في مرحلة ما بعد الصراع.

وأحد أنجع السبل المفضية إلى بناء السلام يتمثل في التفاعل الناجح بين حكومة البلد والمجتمع المدني وبعثات حفظ السلام، بحيث تؤدي الأمم المتحدة دورا رئيسيا في ذلك. ويمكن للمنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية غير الحكومية أن تؤدي هي الأخرى دورا في هذا المجال. لذا، من الواضح أن بإمكان الأمم المتحدة أن تساعد على تضافر جهود جميع المشاركين وتوجيهها وجهة مشتركة بناءة.

إن أنشطة المجتمع المدني تتشابك تشابكا وثيقا مع مسألة حماية حقوق الإنسان. وهذا أمر طبيعي؛ فالمنظمات غير الحكومية تصطدم للأسف الشديد في عملها مع المجتمع المدني بحالات انتهاك لحقوق الإنسان لا يسعها معها إلا أن تتحرك حيالها. علاوة على ذلك، يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تكون ميزانا لسبر الاتجاهات التي يمكن أن تشكل خطرا على عملية تثبيت الاستقرار. وبهذا الشكل، بإمكانها أن تكون عاملا رئيسيا في آلية منع الصراع في مرحلة مبكرة. بيد أنه يجب علينا أيضا أن نراعي أن المعلومات المقدمة من المنظمات غير الحكومية قد تكون أحيانا ذات طابع ذاتي.

وتجربة الأمم المتحدة في مختلف أنحاء العالم تبرز بوضوح ما يربط بين إرساء السلام والانتعاش الاجتماعي – الاقتصادي المتكامل من صلة لا تنفصم بالنسبة لسكان البلدان التي عانت من الصراعات. وتؤكد مناقشتنا الجارية اليوم أهمية التفاعل بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في ميداني بناء السلام والإعمار في مرحلة ما بعد الصراعات. وهذا هو المجال الذي يتطلب، بادئ ذي بدء، بذل جهود تكاملية من جانب الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة تشمل النظر على نحو ملائم في إمكانات المجتمع المدني.

ونعتقد أن لدينا، في ما يتعلق بعمل المنظمات غير الحكومية في مجال توفير المعونة الإنسانية ومساعدة المحتاجين، مركز تنسيق دولي لهذه المسائل، ألا وهو مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الذي توجد تحت تصرفه مجموعة كاملة من آليات التفاعل في ذلك المجال. وإن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات هي الأخرى أداة تنسيق فعالة جدا.

إن دور المجتمع المدني في عملية بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع ليس مقصورا على توفير المساعدة في تسوية المشاكل الإنسانية والاجتماعية – الاقتصادية المستعصية. وأثناء عملية الإعمار، يجب أيضا أن يكون المجتمع المدني قوة محركة في بناء الدولة وفي إرساء نظم العدالة الجنائية وسيادة القانون. فمن دون المشاركة النشطة من جانب المجتمع المدني، يتعذر العمل على أساس متين طويل الأجل بغية إعادة الحياة المدنية إلى طبيعتها وكفالة عدم عكس مسار عملية السلام، فضلا عن إنشاء المؤسسات السياسية والنظم المتصلة بالقضاء وإنفاذ القانون.

وسلوك نهج شامل إزاء تسوية هذه الأزمات يتطلب العمل دون كلل أو انقطاع من أجل الانتقال من مرحلة إلى أخرى. وفي ذلك الصدد، فإن من الأهمية الكبرى بمكان أن يقدم مجلس الأمن الدعم السياسي لجهود حفظ السلام التي يجب الاضطلاع بها في إطار ميثاق الأمم المتحدة وعن طريق أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ذات الصلة. والمشاركة النشطة لمنظمات المجتمع المدني في جهود بناء السلام هذه هي التي ستساعد حقيقة على تعزيز دور المنظمات غير الحكومية في حالات ما بعد الصراع.

وختاما، ومن حيث العلاقة المتبادلة بين مجلس الأمن والمنظمات غير الحكومية، فإن وفدنا يرى أن ثمة ممارسة إيجابية برزت في هذا النمط التعاوني، ونحن مسرورون لها. وتستند هذه الممارسة إلى ميثاق الأمم المتحدة، وتتصل بالحاجة الفعلية إلى التواصل بين مجلس الأمن والمجتمع المدني. ولا يبدو لنا أنه ينبغي أن نحيد عن إطار تلك الممارسة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أود بوجه خاص أن أشكر ممثل الاتحاد الروسي على الكلمات الطيبة التي وجهها إلى رئاستنا. وإني على يقين من أن السفير باخا مسرور جدا لسماع عبارات التقدير التي أدليتم بها.

السيد با علي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): اسمحي لي، سيدتي الوزيرة، بادئ ذي بدء، أن أعبر لك عن مدى سروري بتسلمك مهام رئاسة مجلسنا. وأود أن أشكرك على اختيارك هذا الموضوع ذا الأهمية والوثيق الصلة بالأحداث الجارية، حيث يأتي النظر فيه في وقت صادف أمس صدور التقرير الذي طال انتظاره عن العلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني.

إن تقرير فريق الشخصيات البارزة المعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني يؤكد أن المجتمع المدني غدا الآن طرفا محوريا فاعلا على جميع الصعد، وأن الأمم المتحدة، بوصفها وكالة حكومية دولية، يجب عليها، لمصلحة الفعالية والانفتاح، أن ترسي علاقات متجددة مع هذا الشريك المفيد جدا. وهذا يصدق على جميع الوكالات الرئيسية التابعة للأمم المتحدة، ولا سيما على مجلس الأمن في إطار ما يضطلع به من ولاية من أجل السلام.

وفي هذا السياق، ألاحظ أن الجهود الجديرة بالثناء التي بذلها المجلس في العقد الأخير في سبيل الانفتاح إزاء ممثلي المجتمع المدني، عن طريق اللجوء بصورة أكثر تواترا إلى صيغة آريا يظل نطاقها محدودا للأسف بدرجة معينة. وتنحو إلى توسيع وترسيخ الخلل التمثيلي القائم بين الشمال والجنوب.

ومن وجهة النظر هذه، فإن إنشاء صندوق يهدف إلى تعزيز قدرة المجتمع المدني في بلدان الجنوب، على نحو ما نادى به وفدي منذ عدة سنوات وما يوصي به فريق الشخصيات البارزة حاليا، بإمكانه أن يساهم في تصحيح هذا الخلل ويساعدنا على سماع أصوات المنظمات غير الحكومية في بلدان الجنوب، فضلا عن أصوات شعوب العالم كافة، وهي أصوات طالما تجاهلناها.

وبالعودة إلى موضوع اليوم، من الواضح أن المنظمات غير الحكومية المنخرطة بنشاط في شتى المهام الدقيقة في المناطق التي أحيانا ما تكون الأمم المتحدة غائبة عنها، إنما تساهم مساهمة بالغة القيمة في الجهود العالمية الرامية إلى تثبيت الاستقرار في البلدان الخارجة من الصراعات.

إن تطور مفهوم حفظ السلام، من جهة، وتطور عمليات حفظ السلام بصورة أكثر فأكثر تعقيدا من جهة أخرى، ينبغي، من وجهة نظرنا، أن يحضا المجلس على الشروع في عملية إصلاح كامل لنهجه حيال مسألة بناء السلام، بما يشمل السبل الآيلة إلى توسيع وتعزيز المساهمة الفعالة للمجتمع المدني في هذه العملية، وذلك، في جملة أمور، عن طريق استلهام بعض التوصيات الصادرة عن فريق الشخصيات البارزة.

والواقع أنه نشأت علاقة منفعة متبادلة بين مجلس الأمن والمجتمع المدني في مجال إدارة عمليات السلام، استنادا إلى تقاسم أعباء العمل. فالمنظمات غير الحكومية تؤدي منذ فترة دور المعين لمجلس الأمن في شؤون السلام، رغم تعرض حياة ممثليها الميدانيين الذين يؤدون عملهم بشجاعة للخطر أحيانا.

ويمكن للتجربة والخبرة اللتين اكتسبتهما المنظمات غير الحكومية من التفاعل العملي أن تعودا بفائدة بالغة على مجلس الأمن الذي يواجه حالات ذات تعقيدات متزايدة قد تعوزه فيها أحيانا الخبرة والمعرفة المباشرة. وتلك الخبرة والمعرفة على درجة من الأهمية لا تسمح بتجاهلهما؛ ويجب على المجلس الاستفادة منهما بأفضل ما يمكن. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يعتمد المجلس بعزم أكثر ثباتا على المجتمع المدني الوطني والدولي للنجاح في إحلال السلام.

ومن البديهي أن مرحلة بناء السلام، بحكم تعريفها، تمثل المجال الذي يتعين علينا فيه أن نعيد التفكير في التعاون بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية من خلال التشاطر الواضح لأدوارها ومسؤولياتها. والواقع أنه في هذه المرحلة الحاسمة لمستقبل عمليات السلام، يمكن للمجتمع المدني أن يقدم إسهاما أقيم في بناء السلام لأنه كثيرا ما يتفاعل مع المواطنين بشكل مباشر وفي العديد من الحالات يعرف كيف يكسب ثقتهم.

ومن ذلك المنظور، نعتقد أنه لا يمكن إنجاز مهمة المصالحة والتعمير الوطني بنجاح ما لم يقم بتنفيذها مجتمع مدني دينامي ومُجد في العمل. والواقع أن هشاشة عمليات السلام كثيرا ما تعود إلى ضعف المجتمع المدني أو تهميشه. واتفاقات السلام المتفاوض عليها والمبرمة بين الفصائل المسلحة التي يظل همها الرئيسي تولي السلطة أو تشاطرها تولي اهتماما قليلا لممثلي المجتمع المدني. بل إن هؤلاء الممثلين كثيرا ما يستهدفون بالعنف، لأنهم ينظر إليهم باعتبارهم منافسين في أسوأ الأحوال ومصادر إزعاج في أحسنها.

ومن سوء الطالع أن عمل مجلس الأمن غالبا ما يتأثر بتلك الرؤية وبالتالي تبدو قراراته مهيمنا عليها البعد الأمني الذي يمليه الشعور بالإلحاحية. فالقراران ١٥٢٨ (٢٠٠٤) و ١٥٤٥ (٢٠٠٤) – المتعلقين بعمليتي الأمم المتحدة في كوت ديفوار و بوروندي، على التوالي – لا يذكران دور المجتمع المدني، بينما لا يشير إليه القرار ١٥٠٩ (٢٠٠٣) المتعلق ببعثة الأمم المتحدة في ليبريا إلا بصورة عابرة. ولكن تلك البعثات بعثات متعددة الأبعاد وكان ينبغي أن تعطي المجتمع المدني مكانته المستحقة.

إن المساعدة التي تقدمها المنظمات الدولية غير الحكومية قيِّمة، ولكنها لا يمكن أن تحل محل الدور الأهم الذي تضطلع به الروابط المحلية. ونحن نرى أن تولي المنظمات الوطنية غير الحكومية مسؤولية عن مهام التعمير مسألة أساسية. ولذلك ينبغي أن تكون إعادة بناء المجتمع المدني من ضمن الأهداف ذات الأولوية – بالإضافة إلى سلطة الدولة وتعزيز مؤسسات الدولة – التي يتعين علينا تحديدها، لأن التحدي الرئيسي في العديد من الحالات بالنسبة للبلدان الخارجة من الصراع يتمثل في المصالحة الوطنية، والمجتمع المدني مناسب تماما للإسهام في تلك العملية.

والرغبة في العيش معا والشعور بالانتماء إلى الوطن الذي يتجاوز الروابط الدينية والعرقية كثيرا ما تقوضهما الصراعات التي تغذيها الكراهية المتبادلة والرغبة في التدمير. ولذلك فإن إسهام الجميع أمر أساسي لمواجهة هذا التحدي. وبالتالي يمكن لرجال الدين، والمثقفين، والصحفيين والمنظمات الإنسانية ومنظمات حقوق الإنسان، وكذلك مجتمع رجال الأعمال، أن يضطلعوا بدور رئيسي في نشر ثقافة السلام، وإصلاح النسيج الاجتماعي، واستعادة الشعور بالانتماء الوطني اللازم لإنشاء مجتمع ديمقراطي واستئناف النشاط الاقتصادي.

وتعتمد ملكية العملية أيضا على مشاركة المجتمع المدني في وضع استراتيجية للخروج من الأزمة تتزامن مع اختتام عملية السلام وإنشاء وجود عادي للأمم المتحدة في البلد. وكلما أسرع المجتمع المدني إلى المشاركة في إدارة الفترة الانتقالية وعلى نحو أوثق، تزيد فعالية إسهامه في عملية السلام وفي تحقيق السلام والاستقرار الدائمين.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر ممثل الجزائر على توضيح علاقة النفع المتبادل القائمة بين المجتمع المدني والمجلس في معالجة الحالات المعقدة، ولاسيما في عمليات السلام.

السيد هوليداي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أولا، أود أن أعرب عن تقدير وفدي

لكم، سيدتي الرئيسة، على قيادة مداولات المجلس بشأن موضوع معقد وذي أهمية حقيقية، وعلى تقديمكم لنا الورقة الغفل التي شكلت أساس مناقشتنا. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام، الذي كان حاضرا في وقت سابق من الجلسة؛ والسفيرة راسي، على إسهامها؛ والسيد دنيس كايو، والسيد إيان مارتن، اللذين يمثلان اثنين من الأطراف الفاعلة الرئيسية في هذا الجهد الهام. إن وجودهم يزيد من أهمية مناقشتنا وهو دليل واضح على التزامهم الشخصي بإيجاد سبل ابتكارية لمنظمات المجتمع المدني لتنخرط في العمل مع الأمم المتحدة لمواجهة تحديات المستقبل بشكل أفضل.

قال الرئيس بوش في خطاب تنصيبه ”إن المجتمع المدني يتطلب منا جميعا حسن النية والاحترام، والعدل والمسامحة“. ومن واجب كل منا، كأفراد، تجسيد تلك الصفات في إطار منظمات المجتمع المدني. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، بالطبع، يضطلع المجتمع المدني بدور حيوي في إكمال جهود الحكومة بل و الأخذ بزمام المبادرة في مسائل رئيسية، ولاسيما على الصعيد المحلي. ومن واجبنا، كحكومات، الاستفادة من طاقة المجتمع المدني للمساعدة على تحقيق السلم والأمن الدوليين.

يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تزدهر في المجتمعات التي يُطبق فيها الحكم الصالح وسيادة القانون؛ وحيث تكون المؤسسات السياسية قوية؛ وحيث يتم الاعتراف الكامل بالحقوق المدنية والسياسية؛ وحيث تُكفل المشاركة في العمليات الانتخابية؛ وحيث تراعى حقوق الإنسان وحرية التعبير واستقلال وسائط الإعلام. ووجود مجتمع مدني معافى من الأرجح أن يحقق السلام الدائم. ولذا فإن من المهم أن تدعم الأمم المتحدة نمو منظمات المجتمع المدني وإشراكها، ولاسيما في حالات ما بعد انتهاء الصراع.

إن أهمية المجتمع المدني في تلك السيناريوهات بوصفه مصدرا للمعلومات، ولكن أيضا على وجه الخصوص بوصفه كابحا لسوء استغلال السلطة وضامنا للمؤسسات الديمقراطية، قد أبرزت كصورة إيضاحية محددة في الاستعدادات الأخيرة لبعثة المجلس في غرب أفريقيا. وعقد المجلس جلسة على صيغة أريا لتعزيز الحوار بين منظمات المجتمع المدني و الأمم المتحدة . وتمكنت المنظمات غير الحكومية من إبراز شواغل المنطقة وفرادى البلدان، وسيتابع أعضاء المجلس الموضوع بعقد اجتماعات مع منظمات المجتمع المدني أثناء وجودهم في الميدان.

ونحن بالطبع نتطلع إلى التفاعل المتبادل مع منظمات المجتمع المدني ليس فقط عندما نحتاج إلى مناقشة مسألة معينة – مثل البعثة – ولكن وفق فترة زمنية منتظمة، ونجد قيمة كبيرة للاستماع إلى آراء الذين يوجدون في الميدان ولديهم الخبرة في تشكيل مواقفنا وآرائنا. وعلاوة على الجلسة المعقودة وفق صيغة أريا، ستستفيد بعثة المجلس من إسهامات منظمات المجتمع المدني في إرشاد مداولاتها المقبلة بشأن هذه المسائل وستضمن أنها ملمة بالطائفة الكاملة من الآراء في البلدان، بما في ذلك آراء الذين ربما لم يُمثَّلوا بعد على المستوى السياسي في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والذين قد تكون لديهم انتقادات مفيدة للقيادة السياسية.

إن وجود دار يعود المرء إليها مهمة كبيرة لأي مجتمع يقوم ببناء السلام بعد انتهاء الصراع. ومن بين أهم المصادر الممكنة المتاحة الآن لمساعدة الدول في جهودها المتعلقة ببناء السلام بعد انتهاء الصراع الأمم المتحدة نفسها. وقبل أسبوعين ركز المجلس في مداولاته على المدنيين في الصراعات المسلحة. وإيجاد ديار لأولئك الأشخاص المشردين يمثل تحديا فريدا وخاصا. وعلاوة على ذلك، يؤدي وجود دار يعود المرء إليها دورا في أنشطة وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التي تضطلع منظمات المجتمع المدني فيها بدور مكمل.

وقد زودنا الوجود القوي الذي تحتفظ به جماعات المجتمع المدني على أرض الواقع بمؤشرات للإنذار المبكر فيما يتعلق بالأزمة في دارفور. وفي تلك الأزمة مثال على الكيفية التي يمكن بها لجماعات المجتمع المدني من قبيل منظمة كير ومنظمة أطباء بلا حدود مساعدتنا في التصدي لتلك المشكلة البالغة الخطورة، على النحو الذي سلف ذكره. فقد وصفت الحالة في دارفور بحق بأنها أكبر كارثة إنسانية موجودة اليوم. وما برحت منظمات المجتمع المدني تؤدي دوراً هاماً في زيادة الاهتمام بهذه الأزمة، وستواصل أداء دور حيوي في إنهاء العنف وإنقاذ الأرواح والمساعدة على إعادة بناء المجتمع الذي تعرض للتدمير.

وفي الختام أود فقط أن أشير إلى ما ذكرته السفيرة رازي من ضرورة أن يكون للمجلس الاقتصادي والاجتماعي دور نشط. ونحن أيضاً نرى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومختلف أفرقته الاستشارية المخصصة توفر صلة هامة بالمجتمع المدني وأنها ستتيح لنا الإفادة من خبرتها أثناء مسيرتنا. كما نتفق مع رأي السفير تومسون في أن الإنذار المبكر من الميدان والحوار بشكل مستمر في الميدان بين منظمات المجتمع المدني والأمم المتحدة أمر حيوي للغاية. ويتطلع وفدي إلى الاستماع من الآخرين، وخاصة الفريق الرفيع المستوى التابع للأمين العام، عن دور منظمات المجتمع المدني لا في بناء السلام فحسب، بل في منع نشوب الصراع كذلك.

وقد تعيننا الدروس المستقاة من الماضي في تناول بعض الطرق لدعم جهود بناء السلام بشكل أفضل في المستقبل. ويتمثل التحدي الذي يواجهنا في بث الثقة بأن الصراع، مهما كان مأساوياً، يمكن أن يتمخض عن تحسن إنساني واجتماعي، ويمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تسهم إسهاماً فعالاً في تحقيق تلك الغاية النبيلة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر ممثل الولايات المتحدة على إبراز الحاجة إلى مجتمع مدني سليم ودور الأمم المتحدة في كفالة سلامته.

السيد مونيوز (شيلي) (تكلم بالأسبانية): أود في البداية أن أرحب بالوزير ديليا دومينغو ألبرت وبمبادرة الفلبين إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن عن دور المجتمع المدني في بناء السلام بعد انتهاء الصراع. كما نرحب في هذه المناقشة بمشاركة السفيرة ماریاتا رازي، رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والسيد دنيس كايو، الأمين العام لمنظمة كير، والسيد إيان مارتن المسؤول بالمركز الدولي للعدالة في الفترة الانتقالية.

وحالات ما بعد انتهاء الصراع معقدة كما نعلم. ولا تقتصر عواقبها على الأبعاد العسكرية والأمنية فحسب، وإنما تشمل أيضاً بصفة خاصة الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية التي لا غنى عنها لكفالة الاستقرار والتي كثيراً ما لا يقف تأثيرها عند المجتمع المدني المعني مباشرة فحسب، بل تتجاوز الحدود الوطنية وتكتسب أبعاداً إقليمية بصفة متزايدة كذلك.

وتبرز البيانات التي استمعنا إليها صباح اليوم ضخامة التحدي الذي ينطوي عليه بناء السلام بعد انتهاء الصراع بالنسبة للمجتمعات المتأثرة فضلاً عن المناطق المعنية والمجتمع الدولي بصفة عامة، بما فيه الأمم المتحدة بطبيعة الحال. ولهذا السبب، شجعت شيلي خلال فترة رئاستها للمجلس في كانون الثاني/يناير الماضي على إجراء مناقشة عن المصالحة الوطنية بعد انتهاء الصراع. وإذا فنحن نعلق أهمية كبرى على الموضوع المقدم من الفلبين، الذي يشدد على ما يحدث في حالات ما بعد انتهاء الصراع.

وقد غيرت طبيعة الصراعات المعاصرة، التي تنشأ بشكل متزايد عن أسباب داخلية، النهج المتبع في معالجتها،

سواء فيما يتعلق بمنعها أو بتسويتها. ويحتاج بناء السلام في أعقاب الصراع إلى نهج متعددة التخصصات يضطلع فيها المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية بدور هام.

وقد أبرز تقرير الرئيس السابق فرناندو إنريكه كاردوسو عن المجتمع المدني (A/58/817) أن ''التشارك البنّاء مع المجتمع المدني ضرورة للأمم المتحدة، لا خيار''. والمجتمع المدني، المؤلف من مختلف الجهات الفاعلة غير الحكومية، يؤدي أدواراً هامة لدعم منع نشوب الصراعات، ومن ثم فإن له دوراً لا يقل أهمية عن ذلك يؤديه في مراحل بناء السلام من أجل جعل السلام مستداماً.

وتنشط كثير من منظمات المجتمع المدني في مجالات حماية حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وما برحت هذه المنظمات تؤدي دوراً رئيسياً في البحث عن العدالة وفي إعادة بناء السلطات القضائية في حالات ما بعد انتهاء الصراع، تحقيقاً لجملة أمور منها الحيلولة دون الإفلات من العقاب في حالة حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان على نطاق واسع.

وتعد المنظمات الأخرى أنشطة هامة في مجالات أكثر تحديداً، كتلك التي تهدف لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وحماية المدنيين في الصراع المسلح. كما أن لها تأثيراً إيجابياً في تعزيز النزاهة بين وسائط الإعلام، بحكم قدرتها على الوساطة بين المصالح المتضاربة وتقديم الإنذار المبكر بقرب نشوء الأزمات الإنسانية ورفع درجة الوعي العام في هذا الصدد. لذا فهي من العناصر الفاعلة الرئيسية التي لا بد من وجودها ومن إسهامها بشكل منسق مع الفعاليات الحكومية والأمم المتحدة.

ويجب على مجلس الأمن أن يلتمس المشاركة النشطة من قطاعات المجتمع المدني على أوسع نطاق. وبصفة خاصة، ينبغي أن يحاول كفالة عدم اقتصار المجتمع المدني المشترك في تلك العمليات على العناصر الفاعلة الدولية، بل أن يشمل أيضاً العناصر المحلية، بما فيها النساء العاملات في الميدان من أجل بناء السلام، وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي يؤكد من جديد أهمية دور المرأة في منع نشوب الصراعات وحلها وفي بناء السلام.

واسمحوا لي بالتطرق إلى جانب آخر محدد يمكن لأعضاء المجتمع الدولي أن يسهموا فيه. وأشير بذلك إلى العمل في القطاع الخاص. فالأعمال التجارية، التي تختلف اختلافاً بيّناً عن المنظمات غير الحكومية، ليست بالكيانات الخيّرة ولا بمنظمات حفظ السلام. بل هي أجهزة لإدرار الثروة تسعى للحصول على الربح. بيد أنها نظراً لطبيعة أنشطتها تتسم بشيء من الحساسية ويلزم توافر ظروف معينة لتحقيق أهدافها، مما قد يعين على استباق نشوب الصراع كما يمكن أن يعين على إيجاد استراتيجيات لمنع نشوب الصراع أو التخفيف من حدته. وفي مجال بناء السلام، يمكن للأعمال التجارية، مع شركائها المحليين، تعبئة إرادة القطاعين الاقتصادي والاجتماعي العريضين. ويمكن للأعمال التجارية أن تمنح الدعم المالي للمشاريع الإنتاجية ذات الأثر السريع، على سبيل المثال، من خلال توفير مبادرات لتوظيف المقاتلين السابقين. فكثيراً ما يكون انعدام وجود عمل للمقاتلين السابقين هو بالتحديد ما يسبب عودة الصراعات إلى النشوء. وذلك جانب هام من جوانب السلام المستدام.

ويوجد أيضاً إمكانية لاستكشاف فكرة الأموال المقابلة، أي التبرعات الموازية، وهي المشاركة في تمويل مشاريع التعمير حيث يمكن أن يسهم العمل التجاري بنفس المبلغ الذي تسهم به إحدى الحكومات المانحة لتمويل نزع السلاح أو التسريح أو مشاريع إعادة الإعمار. وبطبيعة الحال، في حالة قطاع الأعمال التجارية، من المؤكد أنه

سيكون من المستصوب إعداد مجموعة من الحوافز لتشجيع بلد ما على الاشتراك في مرحلة بناء السلام. ويمكن للأمم المتحدة أن تساعد في هذا السبيل.

إني أتساءل عن عدد الشركات التجارية المستعدة الآن لخلق عمالة لرفع الأمل في هايتي ولكسب مال في بلد قريب من أسواق هامة ولديه قوى عاملة بالغة المهارة. وهذا تحد واقعي للمجتمع المدني في مرحلة بناء السلام بعد انتهاء الصراع.

أخيرا، وكما بيّن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في تقاريره إلى مجلس الأمن، فإن مرحلة ما بعد انتهاء الصراع هي أهم مرحلة لأنه يجب إتاحة الأموال، ليس لتوفير المساعدة الإنسانية فحسب لإنقاذ الأرواح، وإنما أيضا للمشاركة في المشروعات ذات الأثر الحاسم على كفالة إيجاد سلام مستدام. وفي حالات عديدة، يجب التعهد بالتزام طويل الأجل.

إننا نثني عليكم مرة أخرى، سيدتي، لعقد مجلس الأمن بغية مناقشة موضوع اليوم الهام، الذي يمكن أن يكون له أثر ملموس على عمله في التصدي للصراعات وما بعدها.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر ممثل شيلي على الترحيب بهذه المناقشة المفتوحة بشأن هذا الموضوع البالغ الأهمية وتقديرها حق التقدير.

السيد يانييس – بارنويفو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكركم، سيدتي، على الأخص لكونكم هنا معنا اليوم ولقيادتكم هذا النقاش الهام.

يشكر وفد إسبانيا الرئاسة الفلبينية على اتخاذ لخطوة التي جاءت في وقتها تماما لعقد هذا النقاش بشأن دور المجتمع المدني الحيوي في بناء السلام بعد انتهاء الصراع. إنها مبادرة تأتي في الوقت المناسب لأننا تلقينا أمس بالتحديد التقرير الذي أعده فريق الشخصيات البارزة عن العلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني، برئاسة السيد كاردوسو. ونحن نعرف أن التقرير سيكون له تأثير كبير على تفكيرنا في المستقبل بشأن هذه المسألة. وهي تأتي في الوقت المناسب أيضا لأن المجتمع الدولي بحاجة اليوم، أكثر من أي وقت مضى، إلى تعاون مجتمع مدني منظم في القيام بأهم المهام حيال الوفاء بمبادئ وأهداف الأمم المتحدة.

ونشكر أيضا رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي وممثلي المجتمع المدني على وجودهم في المناقشة الجارية اليوم ومشاركتهم القيّمة فيها.

ستدلي رئاسة الاتحاد الأوروبي ببيان في وقت لاحق في هذه الجلسة، ووفد بلدي يؤيد، بطبيعة الحال، البيان المقرر أن يدلي به ممثل أيرلندا بالنيابة عن الاتحاد. وأود أن ألخص هنا الفحوى العام لذلك البيان.

أولا، نؤكد على أهمية مشاركة المجتمع المدني في تنمية تعددية أطراف فعالة. ثانيا، نؤيد إقامة علاقات تعاون صحي وثيق فيما بين كل العناصر الفاعلة في بناء السلام، ونشجع منظمات المجتمع المدني على توفير تأييد معنوي للسكان والهياكل المحلية. ثالثا، نعتقد أننا يجب أن نواصل تطوير آلية للسيطرة على تفاعل الأمم المتحدة مع منظمات المجتمع المدني التمثيلية، التي نرى أنها أكثر ضرورة اليوم عن ذي قبل.

فيما يتعلق بالمجتمع المدني وتعددية الأطراف الفعالة، لا نعتبر أن هذا يتطلب مجرد جعل المؤسسات الدولية ومنظومة الأمم المتحدة قادرة على حل المشكلات التي لا يمكن للدول أن تتصدى لها بمفردها. فتعددية الأطراف لا تكون فعالة إلا إذا جمعت كل القوى في الساحة الدولية معا، بما في ذلك مجتمع مدني متعدد الجنسيات بشكل متزايد يمكنه غالبا أن يوسع نطاقه، وأن يكون له تأثير أكثر حسما مما للدول أو المنظمات المشتركة بين الدول. ولن تكون

تعددية الأطراف فعالة ما لم تشارك كل العناصر الفاعلة بطريقة منفتحة في إرساء قيم وقواعد وإنشاء آليات عاملة ووضع أساليب تؤكد ذلك العمل الدولي. ويجب أن تتواجد تلك المشاركة، بطبيعة الحال، في العمليات السياسية للسلام والأمن في أنحاء العالم.

منذ التسعينيات، ونحن نواجه زيادة في عدد الصراعات ذات الأهمية المحلية أو الإقليمية، سواء المستمرة أو المتكررة. وتأثيرات تلك الصراعات لا تختفي بمجرد وقف الأعمال العسكرية. فتأثيراتها الاجتماعية تستمر مع الزمن، بما يترتب عليها من عواقب خطيرة على السكان المدنيين وأثر على استقرار الدول والمناطق المتضررة. والعمل الحازم والمتماسك من جانب المجتمع الدولي لفترات طويلة هو وحده الذي يمكنه منع أو تجنب تكرار معاودة اندلاع الصراعات.

وفي الوقت نفسه، قد يكون لوجود تلك الصراعات في مناطق بعينها عائقا أمام مبادرات خارجية ترمي إلى بناء السلام. وفي مناسبات عديدة، قد تشعر عناصر فاعلة خارجية بالعزوف عن العمل – أساسا دول ومنظمات دولية – نتيجة حالاتُ معقدة، ولا سيما تلك الموجودة في مناطق بعيدة منعزلة. والمجتمع المدني يمكنه أن يتصدى لتلك التحديات، مستخدما شبكاته العالمية بشكل متزايد للذهاب إلى المناطق التي إما لا يرغب الآخرون في الذهاب إليها، وإما لا يمكنهم أن يذهبوا إليها. لذلك، يجب أن نعمل على كفالة التكامل المتشاطر فيما بين كل العناصر الفاعلة، بدءا بالعناصر الفاعلة الوطنية نفسها، التي هي المسؤولة الأولى عن بناء السلام بعد انتهاء الصراع. ويجب علينا أن نجد معا معايير فعالة للحالات التي تتخلى عنها منظمات دولية ودول، بوصفها أطراف فاعلة خارجية، وبالمثل، فإن الحكومات الوطنية مسؤولة عن تحديد المجالات التي يمكن أن يصبح فيها المجتمع المدني منخرطا في بناء السلام.

وعندما يجري تنظيم المجتمع المدني بصورة مناسبة، يمكنه المضي قدما، ويفسح المجال كثيرا أمام إجراء حوار، على المستوى المحلي، أكثر انفتاحا من الحوار الذي تجريه الدول والعناصر الفاعلة الدولية الأخرى. ولهذا، فإن حماية واحترام أنشطته هامان. وذلك الحوار والتعاون المتبادل ينبغي ألا يتطلب، بأي حال من الأحوال، أن تصبح منظمات المجتمع المدني خاضعة للعناصر الفاعلة الحكومية. وبينما يجب احترام السيادة ومراعاة عدم التدخل في الشؤون الداخلية، حيث يشكلان قيدين مشروعين للمشاركة، لا بد أن تكون هناك مشاركة حرة في عملية بناء السلام. ويجب تعزيز وتوطيد الحوار بين منظمات المجتمع المدني، والحكومات والمؤسسات الدولية. وإذا لم تتولد بشكل كامل وتؤيد داخليا مبادرات لبناء السلام في البلدان المتضررة، مما لا يولد بالتالي دعما خارجيا للقدرات المحلية، فإن ذلك العمل ستثبت عدم جدواه في نهاية الأمر.

إن المجتمع المدني يقوم بوظيفة نعتبرها غالبا حاسمة في منع نشوب الصراعات وحلها، وأيضا في الوفاء بالاحتياجات الإنسانية للسكان الذين دمرتهم الصراعات. تلك الوظائف يجب تعزيزها، كما بينت الجمعية العامة وبيَّن الأمين العام، من بين آخرين، في تقريره عن منع الصراع المسلح. كذلك، في سياق الاتحاد الأوروبي يمكننا الإشارة إلى المؤتمر الذي عقد مؤخرا حول دور المجتمع المدني في منع الصراع المسلح، والذي تم فيه إقرار جدول أعمال عملي المنحى في ٢ نيسان/أبريل في دبلن.

علاوة على ذلك، وبقدر ما هو مهم، نؤمن بأن لمنظمات المجتمع الدولي دورا أخلاقيا. وأشير إلى الوظيفة الأخلاقية المتمثلة في تركيز أعمال تلك المنظمات على الدعم المباشر للمدنيين، وتعزيز أمنهم ورفاههم الاجتماعي واحترام هويتهم وحقوقهم وحرياتهم الأساسية. وهي مسألة تصرف لا في مرحلة بناء السلام المباشرة فحسب، بل العمل من أجل

التحولات فيما بعد الصراع التي ستجلب معها سلاما حقيقيا. وهذه الوظيفة الأخلاقية يجب أن تتضمن الدعم وبخاصة لأشد الأشخاص ضعفا ، النساء والأطفال، حتى يصبحوا عناصر محورية فاعلة في عملية بناء السلام وأكثر المستفيدين من نتائجها.

ونؤمن بتطبيق قرارات مجلس الأمن التي تشير إلى النساء والسلام والأمن وإلى حماية الأطفال وحماية المدنيين عموما خلال الصراع المسلح. إن التحولات فيما بعد الصراع، التي ينبغي لكل العناصر الفاعلة أن تسهم فيها بصوت واحد، ستكون أكثر صلاحية بقدر الجهود التي يكرسها المجتمع المدني الدولي لاستكمال وتقوية دور المنظمات في المجتمع المدني المحلي حتى يتسنى إحراز تلك الأهداف. إن تحسين إمكانيات وموارد المجتمعات المدنية في الدول التي خرجت حديثا من الصراع شرط مسبق لتصحيح التفاوتات بين المجتمعات المدنية في الشمال والجنوب.

وبالاقتران بهذا نؤمن بأن المجتمع المدني يجب، في هذا العمل الأخلاقي، أن يصب جهوده على إعادة إقامة العدل وسيادة القانون. فمن الجوهري بالنسبة للسكان الذين ألحقت المجابهة بهم الأذى أن يتم السعي، عقب حالة صراع، إلى إحقاق العدالة عما حدث في الماضي بقدر ما يكون السعي إلى إحقاق العدالة بالنسبة للحاضر والمستقبل جوهريا. وهذا العمل يجب الاضطلاع به بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني المحلية والمؤسسات الحكومية، وكذلك بالدعم المقدم من الدول والهيئات الدولية المهتمة. كما يجب جعل ذلك العمل جزءا من مجال التعليم كوسيلة لمنع إعادة ظهور الصراع.

إن المجتمع المدني ينادي بعملية حوار مع منظومة الأمم المتحدة وكيف يمكن تحقيق الأهداف المشتركة، لا سيما في بناء السلام فيما بعد الصراع. ونثق بأن عملية التفكير والمناقشة التي بدأت بنشر تقرير كاردوسو ستلقي المزيد من الضوء على الموضوع وتيسر إحراز تقدم ملموس في هذا الاتجاه.

ونؤمن بأن التفاعل بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني ليس مقصورا على أي من الأجهزة الرئيسية المنصوص عليها في الميثاق. فلكل منها وظائفه في هذه العملية. والأمم المتحدة في مجموعها، ودولها الأعضاء، يجب أن تمعن التفكير، بدءا من الآن، في الطريقة التي يمكن لنا بها أن نتصدى بفعالية أكبر لتحديات بناء السلام، وأن نطور، في ذلك السياق، الحوار مع منظمات المجتمع المدني.

وينبغي لمجلس الأمن الآن، بقدر ما يتعلق الأمر به، ومن دون التخلي عن مسؤوليته الأولية عن كفالة السلام والأمن، أن ينتهز الفرص التي تتيح النظر واتخاذ الإجراءات اللازمة، بالتكاتف مع الأجهزة الرئيسية الأخرى للمنظمة، وبخاصة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمانة العامة. وفي نقطة الالتقاء تلك يمكن للمجتمع المدني أيضا أن يشارك بالقدر الذي يتفق على أن مساهمته ستكون مثمرة.

حينئذ يمكن للأمم المتحدة أن تعرّف بارامترات واسعة للعمل الجماعي في ميدان بناء السلام. فالحوار بين مجلس الأمن وعناصر المجتمع المدني الفاعلة يجب تعميقه، كما يجب استخدام الآليات غير الرسمية. والحوار البناء مع بعثات مجلس الأمن الموفدة إلى الميدان يجب تشجيعه أيضا. ويتحمل الممثلون والمبعوثون الخاصون للأمين العام والممثلون المقيمون مسؤولية خاصة عن إجراء حوار بناء مع ممثلي المجتمع المدني في كل حالة في كل بلد متأثر. والعمل المنسق المتواصل الذي يبذله الجميع يجب أن يساهم في التقدم في معالجة حالات ما بعد الصراع وبناء السلام.

هذه المناقشة حول مشاركة المجتمع المدني في بناء السلام تمثل تقدما ملموسا، بفضل الأنشطة التي اضطلعت بها الرئاسة الفلبينية للمجلس. ونحن واثقون بأنها ستواصل، من الآن فصاعدا، تحقيق التقدم واتخاذ خطوات فعالة في الاتجاه الذي ننشده جميعا.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر ممثل إسبانيا على تأكيده على حسن توقيت هذا الاجتماع عقب نشر تقرير كاردوسو مؤخرا عن علاقات الأمم المتحدة بالمجتمع المدني.

السيد خالد (باكستان) (تكلم بالانكليزية): نرحب بحضورك، سيدتي الرئيسة، وبمبادرة الرئاسة الفلبينية بتنظيم هذه المناقشة المفتوحة. ونشكر الأمين العام أيضا على حضوره هذا الصباح وعلى بيانه الهام. كما نقدر حضور رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومساهمتها القيمة.

إن الورقة الغفل التي عممها السفير باخا ساعدت في توجيه مداولات المجلس حول الموضوع اليوم، التي يحدونا الأمل أن تعود بالفائدة على الجميع، وعلى ضحايا الصراع بصفة خاصة. ونعرب عن سرورنا أيضا لرؤية منظمتين غير حكوميتين مرموقتين – منظمة العناية الدولية (Care) والمركز الدولي للعدالة الانتقالية – تشاركان في مناقشتنا. إننا نقدر لهما ما تضطلعان به من عمل، سواء في الميدان أو في العمليات التداولية.

دور ومساهمة المجتمع المدني في عمليات الأمم المتحدة ازدادا زيادة مذهلة، خاصة في العقدين الماضيين. وهذه العلاقة المتطورة بلا انقطاع كانت موضوع عدد من الاستعراضات والمناقشات والدراسات. ونعرب عن تقديرنا للرئيس كاردوسو والأعضاء الآخرين في فريق الشخصيات المرموقة المعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني على تقريرهم الشامل. إنه جهد حميد سيساهم مساهمة كبيرة في تيسير وترشيد انخراط المجتمع المدني في عمليات الأمم المتحدة. وسيكون التقرير – وعلى وجه التحديد المقترحات الواردة فيه – موضع دراسات متأنية. ويحدونا الأمل أن تبدي العضوية العامة آراءها فيه في الوقت المناسب. ونتطلع إلى مناقشات مستفيضة بشأنه بين الدول الأعضاء. وسيواصل وفدي مشاركته البناءة في هذه العملية.

منذ أفول عصر الحرب الباردة ما فتئنا نشهد تصاعدا فجائيا في عدد وشدة الصراعات في كل أنحاء العالم. وتلك الصراعات، التي تسبب في اندلاعها عامل أو مزيج من شتى العوامل – الحرمان الاقتصادي، التفكك الاجتماعي، التمييز الثقافي، الاختلاف السياسي – تولد بدورها أزمات معقدة من حيث المعاناة البشرية وانعدام الاستقرار المؤسسي والتخلف المستشري. وبدأت تظهر حاجة متزايدة على الدوام إلى قيام المجتمع الدولي بتطوير رد شامل متكامل متماسك على تلك الصراعات. وفي هذا السياق أود أن أذكّر بأن باكستان سبق أن اقترحت استحداث لجنة مخصصة مركبة منبثقة عن مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي تعالج بطريقة فعالة الأزمات المعقدة بأبعادها السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

وخلال العقد الماضي، اتسعت طبيعة العمليات الدولية لحفظ السلام في حالات ما بعد الصراع بشكل كبير لتشمل العملية المتعددة الأبعاد لبناء الدولة وإنشاء هياكلها أو إنعاشها. وهذا يستلزم تداخلا تفاعليا بين كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، بقيادة مجلس الأمن وبمشاركة طائفة من الأطراف وأصحاب المصلحة المحليين والوطنيين والإقليميين والدوليين، على أن يعملوا معا في تآزر. ويمكن لمجلس الأمن، من خلال مناقشاته وقراراته، أن يوجه عملية مواصلة بلورة مبدأ بناء السلام. وتستطيع المنظمات الدولية للمجتمع المدني أن تقدم المساعدة من خلال تقاسم خبراتها الميدانية وأفضل ممارساتها والعبر المستفادة في إطار العملية التداولية في المجلس،

مثل الاجتماعات التي تعقد في إطار صيغة آريا، والمناقشات المفتوحة والحلقات الدراسية والتفاعل غير الرسمي.

وعلى حين ينبغي للدول أن تعالج الأسباب الهيكلية للصراعات، فإن المجتمع المدني النشط، عماد أي نظام للدولة، يمكن أن يسهم إسهاما قيما من خلال تعزيز علاقات بناء السلام وتوطيد عملية السلام. والمجتمع المدني يمكن أن يعمل بالترادف مع وكالات الأمم المتحدة في الميدان، وبخاصة مع بعثات حفظ السلام العاملة بموجب ولاية من مجلس الأمن، للمساعدة في إعادة السكان النازحين في أمان، ونزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، والمساعدة في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وإعادة إرساء سيادة القانون. ويمكن لمنظمات المجتمع المدني التي يعول عليها وتحظى بثقة جميع الأطراف أن تُيَسِّر تنشيط الحوار السياسي وأن توجه الطاقات في اتجاه بناء.

كما أن الجهود الرامية إلى تعزيز المجتمع المدني أمر ضروري يمكن أن ييسره المجتمع الدولي بطرق مختلفة، كمساعدة المجتمعات المحلية والأفراد في إعداد البرامج وتوفير خدمات بناء القدرات والوصول إلى التمويل، وكذلك من خلال إنشاء كيانات قانونية مثل التعاونيات. ويمكن أن تشكل منظمات المجتمع المدني المحلية تلك جسراً فعالاً وناجعا بين السلطات المحلية والمجتمع الدولي، بما في ذلك المجتمعات المانحة. بل ويمكنها أن تساعد في تحديد مشاريع إعادة البناء والتنمية ذات الأولوية وأن ترصد الاستخدام المشروع للموارد.

ولما كانت كل حالة بعد انتهاء الصراع تمثل مجموعة فريدة من الظروف، فلا يوجد نموذج واحد يناسب كل الحالات للتفاعل، سواء على الصعيد الحكومي أو الحكومي الدولي أو المجتمع المدني. وعليه، يمكن للمجلس أن ينظر في تحديد تلك الأنشطة على أساس كل حالة على حدة، مع إدماجها في نسيج كل ولاية لحفظ السلام بصورة منفردة.

وينبغي أن تتسع جهود بعثات السلام للبناء على الموارد المحلية المتاحة والاستفادة من الأطراف المحلية ومنظمات المجتمع المدني. غير أن المشاركة التفاعلية من جانب المنظمات الدولية للمجتمع المدني فيما يتجاوز تقديم المساعدة الإنسانية، وحيثما يتم بناء قدرات المجتمع المدني المحلي، إن وُجِد، قد يكون له مردود عكسي.

ويمكن للمجلس أن ينظر في تعزيز فعالية الآليات القائمة من خلال استخدام الإسهامات التي بوسع المجتمع المدني أن يقدمها. ويمكن أن يُطلب من الممثلين الخاصين للأمين العام، وبعثات مجلس الأمن وعمليات حفظ السلام جميعاً التشاور مع المجتمع المدني المحلي بطريقة هيكلية. ويتعين على هؤلاء كفالة أن تكون منظمات المجتمع المدني ذات أساس عريض وأن تتسم بالشمول والمشاركة، والأهم من ذلك، أن تكون أصيلة. والواقع، أنه ينبغي أن تكون العملية برمتها مملوكة محليا لا أن تُفرض من الخارج.

أخيراً، لا يمكن إغفال كون أن كثيراً من حالات الصراع إنما ينشأ نتيجة سياسات عامة تفضي إلى الفقر والشح. وبناء السلام بعد الصراع لا بد أن يُبنى على بعث الأمل في غدٍ أفضل للمحرومين والمعدمين. وعليه، لا بد أن تشكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية جزءاً لا يتجزأ من جهود المجتمع الدولي لتعزيز السلام والمصالحة على أساس مستدام. وعلى الأمم المتحدة وأسرتها والمجتمع المدني دور حيوي في توليد التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل منصف في هذه البلدان والمناطق من أجل بناء سلام ناجع ومستدام.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر ممثل باكستان على إشارته إلى ضرورة إشراك منظمات المجتمع المدني في عمليات الأمم المتحدة وتعزيز تلك المشاركة.

السيد وانغ غيانغيا (الصين) (تكلم بالصينية): سيدتي الرئيسة، أولا، نود أن نرحب بك رئيسة لهذه الجلسة.

ونشكر الأمين العام ورئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي على بيانيهما. كما نود أن نرحب بممثليّ منظمة ''كير'' الدولية والمركز الدولي للعدالة الانتقالية في مناقشتنا اليوم.

إن مناقشتنا اليوم تكتسي أهمية، ليس لمجرد أن الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني في الساحة الدولية يجتذب اهتماماً متزايداً، ولكن لأن فريق الشخصيات البارزة المعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني قد أصدر لتوه تقريره، المعنون ''نحن الشعوب: المجتمع المدني والأمم المتحدة والحكم العالمي'' (A/58/817). وفي السنوات الأخيرة، شارك العديد من منظمات المجتمع المدني بنشاط في منع نشوب الصراعات وفي تسويتها وبناء السلام ما بعد الصراع. لقد أنجزت تلك المنظمات الكثير من العمل الذي يستحق التقدير من أجل تشجيع السلام في البلدان الأفريقية المعنية، والمساعدة في جهود إعادة البناء في أفغانستان والمطالبة بحل عادل ومنصف لقضية الشرق الأوسط. وجاءت هذه الأعمال استكمالاً قيماً لجهود المجتمع الدولي من أجل تخفيف حدة الحالات الإنسانية والتعجيل بعمليات السلام. ونحن نشجع منظمات المجتمع المدني وندعمها لمواصلة دورها البنَّاء في إعادة البِناء بعد الصراع.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لإبداء الملاحظات التالية. أولا، إن مشاركة منظمات المجتمع المدني في بناء السلام بعد الصراع ينبغي أن تسترشد بأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وهو أكثر الصكوك تأثيراً في تعزيز السلام والتنمية وتقدم البشرية، كما أنه يوفر إرشادا قيما للتسوية السليمة للصراعات وبناء السلام. وينبغي ألاَّ تكون الحكومات والمجتمع الدولي هما وحدهما من يلتزم بهذه المبادئ التزاما صارماً. وعلى منظمات المجتمع المدني أيضاً التزام بالتقيد بتلك المبادئ. ومن خلال ذلك يستطيع المجتمع المدني أن يحافظ على توجهه السليم وهو ينخرط في أنشطته ذات الصلة. وعلى نفس المستوى من الأهمية، ينبغي الانصياع لإرادة الحكومة والشعب المعنيين بالصراع. ولا بد من احترام الثقافات المحلية والتقاليد الدينية احتراماً تاماً. وفي الوقت نفسه، ينبغي احترام مبادئ الموضوعية والعدالة والحياد. وينبغي تجنب التورط مع أي طرف من أطراف الصراع. وبهذه الطريقة، سيرحب الرأي العام المحلي بجهود منظمات المجتمع المدني التي ستتمكن أيضاً من أن تحقق ضعف النتائج المتوخاة بنصف الجهد.

ثانيا، ينبغي أن تستكمل منظمات المجتمع المدني بنشاط جهود المجتمع الدولي، ولاسيما الأمم المتحدة، في مساعدة بلدان ومناطق ما بعد الصراع في السعي إلى السلام المستدام. وما من شك في أن المسؤولية الرئيسية عن إعادة البناء بعد الصراع في مختلف المجالات تقع على عاتق الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى والحكومات المعنية. وينبغي أن تدعم منظمات المجتمع المدني الدور المركزي للأمم المتحدة، وأن تساعد في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأن تعزز التنسيق والتعاون مع مختلف وكالات الأمم المتحدة. كما ينبغي لها أن تقدم الأفكار والمشورة بنشاط فيما يتعلق بكيفية التعجيل بإقرار السلام وإعادة البناء. ومن جهة أخرى، ينبغي للأمم المتحدة أيضاً أن تعزز اتصالها بالمجتمع المدني بالوسائل الملائمة وأن تصغي إلى آرائه واقتراحاته. والاجتماعات التي تعقد في إطار صيغة آريا والاتصالات بين بعثات مجلس الأمن والمجتمع المدني تجارب مفيدة للغاية. ونلاحظ في هذا الصدد، أن تقرير فريق الشخصيات البارزة قد طرح عدة توصيات بشأن تعزيز العلاقات بين مجلس الأمن والمجتمع المدني. وتستحق تلك التوصيات منا دراسة متأنية. وأود التأكيد على أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يولي أهمية أكبر للمجتمع المدني في البلدان النامية وأن يشجعها على المشاركة بشكل أنشط وأن يقدم، إليها الدعم إذا لزم الأمر.

ثالثا، ينبغي أن يكون التركيز على المساعدة في إعادة الإعمار الاقتصادي والتنمية المستدامة. وتملك مؤسسات

المجتمع المدني مزايا الموارد والخبرة والمهارات. وهي لا تضطلع فحسب بدور في مجالات مثل توفير الإغاثة الإنسانية والنهوض بإدارة العدالة وتشجيع المصالحة الوطنية، بل لديها أيضا الكثير مما تفعله في حشد التأييد الدولي لمساعدة البلدان الواقعة في مناطق الصراعات على تنمية اقتصاداتها، والقضاء على الفقر، وزيادة فرص العمل، واستعادة البنية التحتية، وتعزيز بناء القدرات الوطنية والمحلية.

إن الصراعات اليوم تزداد تعقيدا وتنوعا. وفي مثل هذه الظروف يجب اعتماد استراتيجيات متكاملة ونظامية لتحقيق أهداف إعادة الإعمار بعد الصراع. وينبغي لكل الأطراف المعنية في المجتمع الدولي أن تشارك بنشاط في هذه العملية، وأن تنفذ الولايات الخاصة بها وتفعل ما باستطاعتها خلال تعزيز التعاون.

وفي القرار ٣٣٧/٥٧، أعادت الجمعية العامة تأكيد أهمية الدور الداعم للمجتمع المدني، ودعته إلى إتباع الممارسات التي تهيئ مناخ السلام، وإلى المساعدة على منع حالات الأزمات أو تخفيف حدتها والإسهام في المصالحة. ونحن نتوقع من منظمات المجتمع المدني أن تواصل جهودها نحو تحقيق تلك الغاية.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر ممثل الصين على الإقرار في بيانه بالأهمية المتزايدة للمجتمع المدني في الحكم العالمي، وخاصة في الإسراع بخطى عمليات السلام.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عما نشعر به من شرف وسعادة لأنكم، سيدتي الرئيسة، تترأسون عمل مجلس الأمن اليوم. ونشكركم على المبادرة التي اتخذها وفد الفلبين باقتراح مناقشة مسألة بهذا القدر من الأهمية مثل دور المجتمع المدني في بناء السلام بعد الصراع. كما أننا نشكر السفيرة راسي، رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والسيد كيللو، أمين عام ”منظمة كير الدولية“، والسيد مارتن، نائب رئيس المركز الدولي للعدالة الانتقالية، على إدراجهم للبند في جدول أعمال المجلس بهذا الاقتدار البالغ.

إن الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة لا تتصدى على نحو منفرد للتحديات المعقدة لحالات ما بعد الصراع. وفي الواقع، إن نجاح جهود بناء السلام يتطلب الحكمة السياسية، وحشد مجموعة واسعة من الأطراف، والقدرة على الاستفادة التامة من خبرة الأطراف غير الحكومية في المجتمع وبراعتها ومزاياها الأخرى النسبية. وقد يقوم المجتمع المدني المنظم بدور مركزي في تخفيف أعباء الهياكل الحكومية المثقلة بجهود بناء السلام. وينبغي النظر إليها باعتبارها شريكا فعالا في جهود إعادة الإعمار، ويمكن لعملها في الميدان، مثل تقديم المساعدة الإنسانية، وتخفيف حدة الفقر، وحماية حقوق الإنسان، أن يجعل إدارة ما بعد الصراع أسهل بكثير من خلال المساعدة على تهدئة التوترات التي يمكنها إضرام الصراع من جديد. علاوة على ذلك، يميل عملها إلى أن يكون فعالا جدا من حيث الكلفة عندما تكون الميزانيات محدودة.

وبغية الاستفادة الكاملة من إسهام المجتمع المدني في بناء السلام بعد الصراع، ينبغي في المقام الأول أن نعزز الحوار والتعاون النشطين بينه وبين المجلس. والفريق العامل للمنظمات غير الحكومية المعني بمجلس الأمن، المنشأ عام ١٩٩٥، هو الآن محفل مفيد للمناقشة، وهو مفيد لأعضاء المجلس وجماهير المنظمات غير الحكومية على حد سواء، حيث أنه يوفر تدفقا ثنائي المسار من المعلومات والخبرة.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن تعزيز الحوار من خلال اللجوء بطريقة أكثر انتظاما إلى عقد جلسات في إطار صيغة آريا، التي تسمح لخبرة المنظمات غير الحكومية وبصيرتها بالمساعدة في مناقشات المجلس. وينبغي إتاحة فرصة أكبر

لممثلي المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية لتقديم إحاطات إعلامية إلى أعضاء المجلس والإجابة على أسئلتهم و إطلاعهم بالكامل على أنشطة المجلس. والدور الخاص الذي يؤديه ممثلو المجتمع المدني على الصعيدين الوطني والمحلي لا غنى عنه، حيث أنهم عادة يملكون المعرفة الممتدة عبر حياتهم بخصائص ووقائع البيئة المحلية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية. ويمكن للمجلس أن يستفيد من تلك المعرفة عند تقييم الاحتياجات على أرض الواقع. وبعثات المجلس، التي تعمل الآن إحداها في غرب أفريقيا ، تتيح فرصا فريدة لمثل هذا التقييم من خلال التبادلات غير المعاقة مع المجتمع المدني، بدون قيود.

ولكن إسهام المجتمع المدني في بناء السلام لا يقتصر على تبادل الأفكار. فتضمين عدد كبير من قطاعات المجتمع المدني في بناء السلام زاد فرص السلام المستقر والدائم. والتقييم الذي تقوم به أطراف مستقلة أقرب إلى الميدان يمكن أن يوفر معلومات حاسمة لبناء السلام. وشبكات البحوث، على سبيل المثال، يمكن أن تحلل المعلومات، وبذلك تعزز قدرات الإنذار المبكر فيما يتعلق بالمشكلات في بناء السلام بعد الصراع. وبطريقة مماثلة، يمكن لقيادات المجتمع المدني المحلي، التي لديها علاقات قوية مع المجتمعات المحلية، أن ترصد التوترات والقلاقل ومنابع اختلال التوازن قبل إدراك الحكومات أو بناة السلام لها بوقت طويل. ويمكن لخبرتها واتصالها مع المجتمع أن يكونا أيضا مفيدين في وضع استراتيجيات الخروج، حيث يمكنها المساعدة على تجنب عمليات الانسحاب ذات الآثار المعاكسة والتي من شأنها أن تعرض نتائج الجهد الدولي للخطر.

إضافة إلى ذلك، تعول جهود بناء السلام بالفعل على مشاركة المنظمات غير الحكومية في حالات ما بعد الصراع باعتبارها أعضاء في شراكة أكبر. ولقد دعيت المنظمات غير الحكومية إلى تقديم المساعدة ونطاق عريض من الخدمات. والمنظمات الإنسانية على وجه الخصوص هي عامل أساسي في دعم الضحايا وحمايتهم، خاصة النساء والأطفال، في حالات الصراع عندما لا تتوافر أشكال أخرى للحماية. وينبغي أن يظل صوتها مسموعا خلال عمليات بناء السلام. فقدرة قادة المجتمعات والمنظمات غير الحكومية على تقديم حلول مبتكرة لتلبية احتياجات المجتمع يمكن أن تساعد على زيادة التكامل بين الجهود الحكومية ومبادرات المجتمع المدني. ويمكن في بعض الأحيان للحلول المبتكرة، بما في ذلك تقاسم الموارد المحدودة والمأوى وتبادل المعلومات، أن تسد الثغرات في بناء السلام.

وكما هو معروف تماما، فالمجتمع المدني ليس متجانسا ومتماثلا. ففي هذا المجتمع المركب من المجموعات المتنوعة والمتباينة جدا يجب أن نتمكن من تحديد ممثلي المصلحة العامة الحقيقية الذين يمكنهم أن ينشطوا في المساعدة على تعزيز السلام. ويجب عدم الخلط بين الممثلين الحقيقيين للمجتمع المدني وجماعات الضغط وجماعات النفوذ وغيرها، والتي لا تعكس أغراضها بالضرورة الطموحات المشروعة للشعوب.

ويجب على الحكومات أن تستخدم القواعد في الموازنة بين المصالح المتضاربة. ومن ثم، فإن التنظيم والتنسيق من الدولة أساسيان لتعزيز التعاون فيما بين مختلف الأطراف في بناء السلام. ويجب على مجلس الأمن أن يراعي ضرورة تشجيع أطراف المجتمع المدني على التصرف بشكل مسؤول وبنَّاء في تعزيز السلام والتسامح والمصالحة. وفي ذلك الصدد، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لدور وسائط الإعلام في حالات ما بعد الصراع. وكما شاهد العالم في كوسوفو في آذار/مارس الماضي، يمكن إساءة استخدام قدرة وسائط الإعلام على الاختراق والتأثير بحيث تبث الكراهية وتحرض على العنف.

بيد أن نفس المقدرة على التوصل إلى الجماهير يمكن أن تسخر لخدمة قضية الديمقراطية ومعايير حقوق الإنسان،

التي تشكل الأساس لنجاح بناء السلام ولمنع تكرار نشوب الصراع. وبالتالي، فإن الإسهام الايجابي لوسائط الإعلام في عملية بناء السلام أمر قيم بشكل خاص.

ولقد استخلص فريق الشخصيات المرموقة المعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني، الذي أنشأه الأمين العام لإجراء استعراض للمبادئ التوجيهية في الممارسات المتعلقة بذلك الميدان، أننا بحاجة إلى مشاركة بنَّاءة مع المجتمع المدني بغية التمكن بشكل أفضل من تحديد الأولويات العالمية ومن تعبئة جميع الموارد المتاحة للتصدي للتحديات المعقدة التي نواجهها اليوم.

ويرى الفريق، الذي يرأسه رئيس البرازيل السابق فيرناندو هينريكي كاردوسو، هذا الانفتاح في الأمم المتحدة ليس بوصفه تهديدا، ولكن بوصفه ''طريقة قوية لتنشيط العملية الحكومية الدولية نفسها''. واسمحوا لي أن أضيف أن الفريق يسعى إلى تصحيح الاختلال التمثيلي في الأمم المتحدة بين المنظمات غير الحكومية من الجنوب والمنظمات غير الحكومية من الشمال.

ونرى الحوار والمشاركة الايجابية والشراكة بوصفها الأسس لاستراتيجية تمكين ستسمح للمجتمع المدني بأن يصبح مشاركا أكثر نشاطا في بناء السلام وألا يكون بعد الآن الضحية السلبية الوحيدة الرئيسية للصراع. ونحن مقتنعون بأن دعم مجتمع مدني قوي ويعمل بالمشاركة يعادل دعم قضية تحقيق السلام والاستقرار.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر ممثل البرازيل على كلمات الترحيب الطيبة والحارة وعلى ذكر الدور الهام للمجتمع المدني بوصفة شريكا فعالا في جهود مجلس الأمن لإعادة التعمير وبناء السلام بعد انتهاء الصراع. وأود أن أغتنم هذه الفرصة كي أنقل، من خلالكم، تقديرنا للرئيس كاردوسو على عمله وإسهامه الهامين.

السيد موتوك (رومانيا) (تكلم بالانكليزية): سيدتي الرئيسة، يتشرف وفدي بوجودكم في رئاسة مجلس الأمن. وأود إن أهنئكم على ترتيبكم لإجراء هذه المناقشة بشأن موضوع سيسمح على نحو مثمر بتحسن جهود الأمم المتحدة لبناء السلام. وهي مناقشة حسنة التوقيت جدا.

وأود أيضا أن أعرب عن شعورنا بالارتياح حيال وجود الأمين العام بيننا صباح هذا اليوم ووجود السفيرة راسي ممثلة فنلندا، رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ونشارك أعضاء المجلس الآخرين في الإعراب عن التقدير للإسهام الذي قدمه ممثل ''منظمة كير الدولية'' وإسهام المركز الدولي للعدالة الانتقالية.

وأود أيضا أن أذكر أن رومانيا تؤيد البيان الذي سيدلي به السفير راين، ممثل أيرلندا، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

ما زال النهج حيال بناء السلام يتطور استجابة للطابع المتغير لكل صراع. وتشمل هذه العبارة النطاق الكامل للالتزامات التي قطعها المجتمع الدولي على نفسه بمساعدة البلدان في تحقيق السلام والتنمية المستدامين. ولقد اعترف مجلس الأمن، في بيانه الرئاسي الصادر بتاريخ ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠١، بدور بناء السلام في منع اندلاع الصراع المسلح وتكراره واستمراره من خلال البرامج والآليات السياسية والإنسانية وبرامج وآليات حقوق الإنسان. بيد أنه بالرغم من تعبئة مذهب لبناء السلام، فإن الوقائع على الأرض تكشف الطلب المتزامن على التزامات مستمرة ببناء السلام، والحاجة إلى إعادة تقييم النهج المعيارية والسياسية والتشغيلية والمؤسسية لبناء السلام.

وفي ذلك الصدد، نرحب بموضوع مناقشتنا التي تجرى اليوم كوسيلة لتعزيز النقاش بشأن النهوض بقدرات الأمم المتحدة وخبرتها ومواردها وأدواتها لتحقيق نتائج أفضل

في جهود بناء السلام في المستقبل. وتشكل كيفية ضمان تحقيق مشاركة أعمق لمنظمات المجتمع المدني في بناء السلام عنصرا طبيعيا لهذا الإطار. وما فتئت قيمة منظمات المجتمع المدني تجاه عمل الأمم المتحدة تتأكد بشكل متكرر في هذه القاعة ذاتها، حيث اعترفنا بأن هذه المنظمات مفيدة في جميع العمليات المرتبطة بتوطيد السلام بعد انتهاء الصراع. وذلك موثق عن طريق المشاركة النشطة لهذه المنظمات في جهود بناء السلام ومستمد من عدد من العوامل.

وفي كثير من الحالات، فإن لدى هذه المنظمات إدراكا مباشرا للصراعات، يشكل دائما عنصرا جوهريا في إدارة الصراع. وعلاوة على ذلك، وعلى عكس الطابع المؤقت لجهود حفظ السلام، فإن الوجود المستمر لهذه المنظمات على أرض الواقع يتيح لها فرصا لإقامة علاقات طويلة الأجل، مما ينشئ بالتالي إحساسا بالثقة بين الجماعات السياسية المتخاصمة. وتواجد منظمات المجتمع المدني لأمد طويل وتوليدها الزخم يوفران لهذه المنظمات إمكانية الوصول التي كثيرا ما تفتقر إليها الأطراف الدولية الفاعلة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن فاعليات المجتمع المدني، من خلال اتصالاتها مع الأطراف المتصارعة، يكون في وسعها اكتشاف الأزمات الناشئة، وبالتالي تصبح مصادر قيمة للغاية لنظام إنذار مبكر من أجل القيام بأي عمل وقائي. ومن نافلة القول، نظرا لأنه تكمن في صميم معظم الصراعات اليوم مسائل عرقية أو دينية، إن الأطراف الفاعلة المحايدة، من قبيل منظمات المجتمع المدني المتعددة الأعراق أو المتعددة الأديان، هي القادرة على نيل ثقة الأطراف المتخاصمة وإدارة الحوار العرقي والديني.

ونظرا لما تتمتع به فاعليات المجتمع المدني من طاقات كامنة فيما يتعلق بالمعرفة والإدراك الحدسي، ينبغي التركيز على تشجيع التعاون المحسن بين منظومة الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني، بغية جعل أنشطة بناء السلام مثمرة ومستدامة وفعالة التكلفة بشكل أكبر.

ويشمل بناء السلام ظواهر من قبيل المشاركة والتمكين والملكية الوطنية، ترمي إلى بروز سياسة مستدامة في إطار بيئة ما بعد الصراع. ولا بد أن نعزز العمليات السياسية المكونة محليا حيث يشترك المجتمع المدني مع المجتمع الدولي والأطراف الحكومية المحلية في ملكية عملية إعادة التعمير. وعلاوة على ذلك، لا بد أن يجري تيسير الحوار بين فاعليات المجتمع المدني بغية السماح بإجراء مناقشات وتعزيز التحولات وبناء التوافق في الآراء وترجمة السياسة إلى ممارسة. وعلى نحو خاص في البلدان التي لا تثق المجتمعات المحلية بعضها ببعض أو حيث يؤدي الصراع إلى تبديد هياكل المجتمع، يجب أن نستكشف جميع النماذج الفعالة لبناء السلام القائم على المشاركة من خلال التعاون بين منظمات المجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة وآلياتها وشركائها.

وكما يدرك أعضاء المجلس والممثلون الآخرون، فإننا سنعقد، خلال فترة رئاسة رومانيا، مناقشة مواضيعية بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في عمليات تحقيق الاستقرار. وفي ذلك السياق، فإننا سنرحب بأي نهج ابتكارية لتعزيز القدرات الإقليمية على بناء السلام من خلال إدراج منظمات المجتمع المدني في المساعي الرامية إلى تحقيق ذلك الهدف. ولا بد من وضع استراتيجيات، إقليميا ومحليا، ترمي إلى تعزيز هذه المنظمات الخاصة وبناء قدراتها على التعاون الفعال بشكل أكبر وعلى تطوير آليات للمشاركة في جميع مراحل بناء السلام والعمليات المتصلة به.

لقد شهد يوم أمس الإصدار العلني لتقرير فريق الأمين العام للشخصيات المرموقة المعني بعلاقات الأمم المتحدة مع المجتمع المدني. ونحن نشيد بالاعتراف الوارد في ذلك التقرير بتعزيز العلاقات غير الرسمية للمجلس مع المجتمع

المدني، إذ كثيرا ما نلتقي معا في الوقت المناسب، وخاصة في مجالات مثل حقوق الإنسان أو الشؤون الإنسانية. ومثل ذلك الفهم يحظى بإمكانية إيجاد السبل والآليات الأكثر ملاءمة للتعاون من أجل تنفيذ مهامنا على نحو أفضل.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر ممثل رومانيا على الكلمات الطيبة التي وجهها إليّ، وعلى ترحيبه بي في المجلس وعلى إبرازه لعمل منظمات المجتمع المدني في تحقيق نتائج أفضل في بناء السلام بسبب وجودها على أرض الواقع في مناطق الصراع.

السيد بلوغر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بداية أن أشكر الرئاسة الفلبينية على عقد هذه الجلسة المهمة. ونحن نرحب بوجودكم في مقعد الرئاسة، سيدتي الرئيسة، لأن ذلك يظهر قدر الاهتمام الذي تولونه لهذا الموضوع المهم. ونود أيضا أن نشكر بحرارة الأمين العام، ورئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والسيد كايو، والسيد مارتين، على تعليقاتهم ونحيّي قيادة الأمين العام في الدفع من أجل إيجاد تفاعل معزز ومفيد بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني. ونحن مستعدون لدعم أي إجراء يجعل تلك العلاقة أقرب إلى حقائق العولمة وتعقيدات التحديات العالمية الجديدة الأخرى في عالمنا اليوم.

ستعلق رئاسة الاتحاد الأوروبي على عدد من القضايا المهمة التي لن يغطيها بياني. ومن نافلة القول، إنني أؤيد تماما البيان الذي سيدلي به لاحقا في هذه المناقشة السفير راين ممثل أيرلندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

لقد أظهرت التجارب مع العديد من حالات ما بعد الصراع منذ نهاية الحرب الباردة أن عمليات بناء السلام بعد انتهاء الصراع التي لا تشارك فيها الأطراف المحلية بقدر كاف، وهي أطراف تشكل جزءا مهما من منظمات المجتمع المدني محكوم عليها بالفشل. وينطبق ذلك على عمل بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وعلى جهود الأمم المتحدة التي تبذل على نطاق أوسع من أجل تحقيق التنمية والاستقرار، وعلى الحكومات الوطنية. وألمانيا تروج بقوة لثقافة منع الصراعات والحوار. ولذلك السبب، وضعت الحكومة الاتحادية خطة عمل بشأن منع الأزمات الأهلية وتسوية الصراعات وبناء السلام بعد انتهاء الصراع، وهي عاكفة على تنفيذها. ويؤدي المجتمع المدني، حسب هذا المفهوم، دورا لا غنى عنه في بناء السلام، ولذلك يشكل حجر الزاوية لاستراتيجيتنا.

والمعلومات القيمة للغاية التي يوفرها المجتمع المدني هي أحد الإسهامات العديدة المهمة التي تشكل جزءا من نظام الإنذار المبكر لمنع الصراعات. ومن أجل الحفاظ على قوة تلك الإسهامات، من الأهمية بمكان احترام استقلال المجتمع المدني عن الحكومة. ويؤدي المجتمع المدني دورا لا غنى عنه بقدر ما يتميز عن دور الحكومات والجيش. ونود أن نشيد بالدور الشديد الأهمية الذي أدته المنظمات غير الحكومية النشطة دوليا في تحقيق ثلاثة إنجازات رئيسية تمثل أحجار الزاوية للهيكل الدولي لمنع الصراعات وبناء السلام بعد انتهاء الصراع: ألا وهي معاهدة أوتاوا المعنية بالألغام الأرضية، وبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والمحكمة الجنائية الدولية. وما كان لأي منها أن يجري تطبيقه أو يصبح ممكن التنفيذ من دون مساعدة المجتمع المدني.

وألمانيا مؤيد قوي أيضا للشراكة العالمية من أجل منع الصراعات المسلحة، وهي الشراكة التي تكونت لتعزيز دور المجتمع المدني في تطوير إجراء فعال لمنع الصراعات العنيفة. ومن أجل التركيز على دور مجموعة أخرى من الأطراف الفاعلة من غير الدول في منع الصراعات وبناء السلام، بادرت ألمانيا، بوصفها رئيسا لمجلس الأمن، إلى عقد مناقشة

عن دور الشركات التجارية في منع الصراع وحفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء الصراع.

وبعد قولي هذا، فإننا على دراية كاملة بأن الحكومات المستقرة والقوية شرط مسبق مساو يتساوى من حيث الأهمية لبناء السلام المستدام. ويجب أن تظل القرارات النهائية والمسؤولية في أيدي الحكومات. ولن تنجح حتى أكثر الابتكارات الفذة للقطاعات المدنية، بما فيها المجتمع المدني، في إحلال السلام والاستقرار في حال غياب آلية اتخاذ القرار التابعة لدولة فعالة. وأعتقد أن الصومال مثال على ذلك.

وأود الآن أن أركز على بضع نقاط ذات أهمية خاصة للمجلس. ترى حكومتي أن سجل المجلس في الآونة الأخيرة بشأن التفاعل مع المجتمع المدني جيد بصورة عامة. ونحن مرتاحون لذكر أن تقرير فريق الأمين العام للشخصيات البارزة المعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني الذي نشر بالأمس يتشاطر ذلك التقييم على ما يبدو. وانطباعنا الأولي عن توصيات التقرير إيجابي جدا. والتوصيات بشأن الاستفادة على نحو أفضل من الاجتماعات التي تعقد بصيغة آريا والزيارات الميدانية معقولة بقدر كبير، وقد كانت تجربتنا في الاتصال مع المنظمات غير الحكومية أثناء زيارة مجلس الأمن لأفغانستان إيجابية للغاية على ما تتصف به الحالة من تعقيد على أرض الواقع. ونحن مستعدون أيضا لاستكشاف سبل جديدة خلاقة لتعزيز التعاون، من قبيل عقد حلقات دراسية وفقا لقواعد قصر تشاتام.

وفيما يتعلق بموضوع استراتيجيات المجتمع المدني التي يجب أن تتابعها الأمم المتحدة في الميدان، أود أن أذكر التوصيات التي قدمت في الحلقة الدراسية التي عقدت عام ٢٠٠٣ في اسطنبول، والتي ترأستها السيدة نفيس صادق، ومثلت في ما مثلت، إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام. وتتضمن تلك التوصيات عقد مشاورات منتظمة مع أعضاء المجتمع المدني من خلال أفرقة تقييم تعد لعمليات سلام جديدة؛ وثانيا، عقد اجتماعات تشاورية منتظمة بين المجتمع المدني وأعلى ممثل للأمم المتحدة؛ وثالثا، إنشاء منصب منسق للمنظمات غير الحكومية على مستوى عال للأمم المتحدة في الميدان؛ ورابعا، توفير معلومات لقادة بعثات الأمم المتحدة الجدد ولموظفيها من الزعماء المحليين للمجتمع المدني فيما يتعلق بالمعايير السائدة في البلد وتقاليده الثقافية؛ وأخيرا، نشر معلومات شفافة وحقيقية عن أنشطة البعثة والتمويل باللغات الوطنية لكي يتمكن المجتمع المدني من التعامل بفعالية مع بعثة الأمم المتحدة. ونحن نؤيد تلك التوصيات، وعلى ثقة من أنه على ذلك الأساس، من الممكن زيادة تعزيز وتطوير العلاقات التعاونية فيما بين المجتمع المدني ومجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أرحب على نحو خاص بإعراب ممثل ألمانيا عن الاستعداد لتأييد أي إجراء يحقق تفاعلا معززا وتعاونيا وذا معنى بقدر أكبر بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني.

السيد آهو – غليل (بنن) (تكلم بالفرنسية): يود وفد بلادي أن يهنئكم، سيدتي الرئيسة، على جهودكم الجديرة بالإشادة لتنظيم هذه المناقشة عن موضوع جاء في الوقت المناسب جدا: دور المجتمع المدني في بناء السلام بعد انتهاء الصراع. وتسرنا أيضا مشاركة عدد من أطراف المجتمع المدني ورئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذه المناقشة.

هناك مسائل، من ضمنها إعادة بناء مؤسسات الدولة، والترويج للديمقراطية، واستعادة الخدمات الأساسية، واستئناف الحياة الاقتصادية والاجتماعية، والترويج لعودة

اللاجئين والأشخاص المشردين وإدماجهم، وتنفيذ برامج نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، تدفعنا إلى المشاركة في هذه المناقشة عن دور المجتمع المدني في بناء السلام بعد انتهاء الصراع من منظور النهج القطري والتفاعل الذي يجب إيجاده بين مجلس الأمن والعاملين على الصعيد القومي من أجل قيادة تلك العملية.

إن التعقيد الذي تتصف به عمليات بناء السلام بعد انتهاء الصراع يتطلب تقسيم العمل على أساس الميزة المقارنة لوجود عدد من أطراف المجتمع المدني بوصف ذلك سبيلا لكفالة التضافر فيما بين أطراف متباينة في المجتمع المدني – غير متجانسة بطابعها – وبين أطراف أخرى مهتمة. وفي ذلك السياق، لدى المجتمع المدني دور يؤديه في جميع المجالات التي تغطيها عملية السلام، حيث أن جميع الأطراف والعلاقات فيما بينها تشكل إطار الحياة الاقتصادية والاجتماعية لبلد بعينه، وبذلك تشكل منبع الموارد البشرية الذي تلجأ إليه الأمم لبناء السلام وتحقيق الازدهار.

وفي ظل هذه الظروف، نود أن نشدد على الدور الذي يؤديه المجتمع المدني بوصفه محاورا هاما جدا في سبيل تحقيق السلام وإرساء عمليات السلام بصورة عامة ومن جميع الجوانب. وبإمكان المجتمع المدني أيضا أن يؤدي دورا فعالا في التأثير على عملية حشد الجهود من أجل إرساء اللاعنف الاجتماعي وكفالة الحكم الرشيد عن طريق النهوض بالشفافية وتبسيط استخدام الموارد العامة.

وفي ما يتعلق بالمساعدة الإنسانية والاجتماعية، بإمكان المجتمع المدني المساعدة على مواجهة تحدي توفير الاحتياجات الأساسية للسكان، ولا سيما إعادة إدماج اللاجئين والمشردين وإعادة تأهيل المحاربين السابقين. وفي ذلك السياق، يمكن لدوره أن يكون حاسما في تحديد الاحتياجات وفي حشد التضامن الوطني والدولي للتخطيط لعودة المشردين وإعادة إدماجهم. ويمكن للمجتمع المدني أيضا أن يضطلع بأنشطة إغاثة مع الشركاء الدوليين في الميدان، بغية توفير المساعدة الطارئة للمجموعات السكانية المتضررة وكفالة تقديم الدعم لتعزيز أنشطة الرعاية الاجتماعية، وكذلك الأنشطة المدرة للدخل.

إن بإمكان مجلس الأمن أن ينص صراحة في ولايات عمليات حفظ السلام على ضرورة قيام المجتمع المدني بأداء دور كامل يتناسب وإمكاناته، فضلا عن ضرورة كفالة تلقي المجتمع المدني ما يلزم من مساعدة تتيح له أن يصبح شريكا فعالا بحق في عمليات السلام. ويصح ذلك بوجه خاص على أقل بلدان أفريقيا نموا، حيث تحظى منظمات المجتمع المدني بفرص قليلة لحشد الموارد محليا، بفعل إمكاناتها المحدودة.

ونحن نرى أيضا أن علينا أن نعمل على تعزيز قدرة أعضاء مجلس الأمن على اللجوء إلى البعثات، لدى متابعة بعثات حفظ السلام، وذلك بإيفاد بعثات صغيرة من المجلس إلى البلدان المعنية، مما يعمل أيضا على تشجيع مزيد من التفاعل الميداني مع المجتمع المدني. ويكون الهدف المتوخى في هذه الحالة جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات مباشرة من المصدر، بغية الخروج بأفضل تقييم ممكن للتقدم المحرز وتوجيه إجراءات المجلس بهدف منحها أكبر قدر ممكن من الفعالية.

ويمكن لعقد اجتماعات محلية ميدانية جيدة التنظيم وفقا لصيغة آريا أن يساهم في تحقيق تلك الغاية. ويتوقع من هذا النهج أن يتيح فهما أفضل للعناصر التحليلية قبل الشروع في تخطيط وتنفيذ استراتيجيات الخروج المتعلقة ببعثات حفظ السلام المعقدة. وينبغي أن يتيح ذلك أيضا تحسين التخطيط بين استراتيجيتي مرحلتي الطوارئ وتثبيت الاستقرار في المديين المتوسط والطويل، وتيسير التناوب والتنسيق في ما بين أوجه منظومة الأمم المتحدة كافة.

وينبغي للمجتمع المدني أيضا كفالة أن تصبح المصالحة الوطنية إحدى الأولويات، كأن يجري ذلك عن طريق لجان الحقيقة والمصالحة التي تشكل أدوات حاسمة. ويتسم المجتمع المدني بميزة مقارنة هامة في هذا المجال، وخاصة من خلال المنظمات الدينية التي يمكن أن تنطوي على سلطة بالغة الأهمية. وبغية نجاح جهود المصالحة الوطنية، يجب أن تبذل هذه الجهود بروح مجردة من أي شعور بالعداء، وعلى نحو يشجع الوئام والقدرة على الإقناع وبما يتيح للناس تفهم الحاجة إلى العدالة ويسهل التعرف على الضحايا وحشد الموارد للتعويض عليها. بذا، يكون إشراك المجتمع المدني بمثابة مسبار لمدى مشاركة هذا المجتمع في عملية بناء السلام.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر ممثل بنن على ما أثاره من شواغل واسعة النطاق تتصل بدور المجتمع المدني بوصفه محاورا فعالا في عمليات السلام.

أود الآن أن أدلي ببيان بصفتي وزيرة لخارجية الفلبين.

إن مناقشتنا اليوم قد أتت في وقت مناسب تماما، حيث جاءت الآراء التي تم الإعراب عنها هنا لتثري عناصر تقرير كاردوسو (A/58/817) عن علاقات الأمم المتحدة بالمجتمع المدني، والذي أصدره الأمين العام مؤخرا.

إني أشكر الأمين العام كوفي عنان ورئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ماریاتا راسي على المساهمتين القيمتين اللتين قدماهما لمناقشة اليوم. وأشكر أيضا السيد دينيس كايو ممثل ”منظمة كير الدولية“، وإيان مارتن ممثل المركز الدولي للعدالة الانتقالية على ما أدليا به من آراء بشأن دور المجتمع المدني في بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع، وهي آراء تعكس بالتأكيد تجربتهما الواسعة في هذا الميدان. ولا بد لي أن أعترف بأن شعورا بالامتنان يغمرني إزاء جميع المساهمات البناءة التي قدموها لدى النظر في الموضوع الذي اخترناه.

إن جراح الصراعات المتعددة الأوجه بالفعل. فهي تمس الجذور الحساسة المترسخة في نفوس الشعوب. لذا، فإن عملية التعافي ينبغي أن تفضي إلى استعادة الثقة، وتأكيد السلامة، وإلى شعور داخلي عميق بالسلام. وهذا يستلزم لمسة حساسة لكنها أكيدة يحركها تفهم حميم لشعب من الشعوب وتعاطف حقيقي معه. والمجتمع المدني حبته الطبيعة بهذا التفهم وهذا التعاطف.

وفي الجهود المبذولة لإعادة بناء السلام على أسس أكثر متانة، يمكن للمجتمع المدني مساعدة الحكومات والأمم المتحدة على نحو يبدي من خلاله اهتمامه بها وتعاطفه معها. وإن على المجتمع المدني أن يكون رحيما ولكن حازما، يساعد الشعوب التي تعاني على التخلص من مشاعر النفور السلبية، واغتنام فرصة المصالحة، والتركيز على إعادة بناء المجتمع وتأهيله من خلال العمل الشاق والتفاني.

وينبغي للحكومات وللأمم المتحدة أن تستفيد من مساعدة المجتمع المدني في إعادة تعزيز الثقة الوطنية بالنفس وإعادة اللحمة إلى النسيج الاجتماعي للشعوب المصدومة وتشجيعها ومساعدتها على مساعدة أنفسها على التغلب على التحديات الهائلة للأمن البشري.

إن الدمار الذي يلحق بعوامل الإنتاج، والانهيار الاقتصادي، والفقر الناجم عن الصراع، وانهيار القانون والنظام وتفاقم الانقسامات على مدى فترات طويلة أمور يجب التصدي لها برصانة واحتراف.

إننا شاهدون على مجهود تعاوني بذلته الحكومات الوطنية والأمم المتحدة والعديد من ممثلي المجتمع المدني في السنوات الأخيرة في أماكن كأفغانستان، والبلقان، وتيمور

الشرقية، وغرب أفريقيا، وقد أشار العديد من الأعضاء إليها. وعلينا أن نستعد لمتابعة المسعى التعاوني نفسه في العراق.

ويمكن لشراكة المجتمع المدني مع الأمم المتحدة في بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع أن تبدأ اعتبارا من لحظة رسم مخطط المشروع. وبإمكان المجتمع المدني أن يساعد في التعرف على الأسباب الجذرية للصراع وفهمها والتصدي لها، وفي صياغة استراتيجيات تعاونية لإعادة الإعمار بل وربما حتى في تسوية الصراع نفسه.

وبإمكان المجتمع المدني أن يساعد، في مرحلة بناء السلام الفعلية، وبالتنسيق مع الأمم المتحدة، على توفير خدمات الإغاثة والرعاية الصحية والتعليم وسواها من الخدمات العامة، وعلى حفز الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي، والتشجيع على النهوض بحقوق الإنسان وآداب الممارسة المهنية وسيادة القانون، فضلا عن تحفيز التنمية البشرية عموما، لأن هذه الأخيرة هي الوحيدة القادرة على إدامة السلام.

ونظرا لما يتمتع به المجتمع المدني من جاذبية لدى القواعد الشعبية، وهي جاذبية كسبها من مشاركته في عملية المصالحة وإعادة الإعمار والتأهيل، لا بل مجرد وجوده الذي يبلسم الجراح، يمكن أن يساعد على معرفة أعمق للحياة بعد ما تسببت به الحروب من نكبات. ولذلك إن مشاركة المجتمع المدني ضرورية للدعم الشعبي وبالتالي لزيادة شرعية جهود بناء السلام.

إنني لا احتاج إلى الإسهاب فيما يتعلق بعناصر الاستراتيجيات المقنعة، بما في ذلك استراتيجيات بناء السلام بعد انتهاء الصراع. ونحن جميعا ندرك أنها ينبغي أن تكون شاملة في نطاقها وفي تفاصيل التنفيذ. ويجب أن تكون متكاملة، تدرك العلاقة التكافلية بين الشواغل القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويجب أن تكون تشاركية، بحيث يسهم فيها جميع أصحاب المصالح، الوطنيين والدوليين؛ ويجب أن تكون مرنة، وقادرة على التكيف مع الظروف المتغيرة والتقييم المستمر.

وما من شك مطلقا في أن المجتمع المدني يمكن أن يساعد على صياغة الاستراتيجيات وتنفيذها، والإسهام بالمعلومات، والخبرة، والنشاط والموارد المالية والمادية. وما يتحتم على الأمم المتحدة الآن أن تكون لديها رؤية أوضح لعلاقاتها مع مجتمع مدني ينمو حجما وأعدادا. والأمم المتحدة إدراكا منها لولايتها التي تشمل التدخل لصون السلم والأمن الدوليين، وإذ تستفيد من الفكرة النموذجية التي طرحها هيفتز ولينسكي في كتابهما ''القيادة على الحد الفاصل''، التي تسلتزم

''الصعود إلى الشرفة والرجوع إلى الوراء لرؤية ما يجري مع البقاء بقوة على الأرض''،

ينبغي أن تبني مشاركتها للمجتمع المدني على أساس سياسات وآليات وإجراءات منسجمة ومتسقة وقابلة للتنبؤ بها.

إن بريجيتا داهل، إحدى شخصياتنا البارزة التي كلفها الأمين العام بالنظر في هذه المشاركة، أبلغت عن اعتماد فريقها لأربعة نماذج معيارية: أولا، دور الأمم المتحدة في عقد الشراكات وتيسيرها وقيادتها ليس فيما يتعلق بالحكومات فحسب وإنما بجميع أصحاب المصالح، بما في ذلك المجتمع المدني؛ وثانيا، التركيز على الصعيد القطري على التحليل والتنفيذ؛ وثالثا، تشجيع زيادة مشاركة اللجنة البرلمانية والوطنية الدائمة؛ وأخيرا، الانتقال من التحيز الحكومي الكلي إلى مجتمع متعدد الأطراف يحفز التعاون بين تحالفات الراغبين، وفق ''أسمى المبادئ المشتركة''.

إن تلك النماذج تستحق الاهتمام الجدي، ليس لإشراك منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية

وأصحاب المصالح الآخرين في بناء السلام بعد انتهاء الصراع فحسب، ولكن أيضا لإشراكها في القضايا الأخرى ذات الاهتمام العالمي.

وأود هنا أن أُدخِل في معرض الكلام فكرة ليست جديدة بأي حال، ولكنها تستحق تقديرا أشد: ألا وهي دور الجماعات الدينية، بوصفها أطرافا في المجتمع المدني، في منع نشوب الصراعات وبناء السلام بعد انتهاء الصراع. إن الأديان تدعو إلى السلام لا العنف؛ وإلى التسامح لا الانتقام. وهي إذ تعلي شأن الكرامة الإنسانية والعدالة والمساءلة وسيادة القانون، فإنها تمارس تأثيرا أخلاقيا قويا. وبناء على فهم متعمق للمشاكل، ينبغي أن تغتنم إسهاماتها في منع نشوب الصراعات وخطط بناء السلام بعد انتهاء الصراع وتنفيذها أعظم اغتنام.

ومن الواضح أنه، كما سمعنا اليوم، يوجد توافق في الآراء بشأن الدور الأساسي الذي يضطلع به المجتمع المدني في القضايا العالمية. وتقرير الأمين العام المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة ينبغي أن يحفز على القيام بعمل جرئ وواقعي، لأنه يوفر لنا آليات الاعتماد وإجراءات التشاور والتوازن بين الأطراف الفاعلة من الشمال والجنوب وأصحاب المصالح ذوي الآراء المختلفة، وتقاسم التكاليف، وأمورا عملية مماثلة تؤثر على حسن الأوضاع. ويجب أن يكون هناك تحديد للأدوار واحترام عميق للقيادة وتنسيق. وهذه القيادة وذلك التنسيق يتوقَّعان منا نحن في الأمم المتحدة.

وتتطلع الفلبين إلى نتيجة مفيدة لمبادرة الأمين العام المتعلقة بعقد مؤتمر دولي للمنظمات غير الحكومية في عام ٢٠٠٥ بشأن دور المجتمع المدني في منع نشوب الصراعات المسلحة. ونعتقد أن هذا الحوار من شأنه زيادة بلورة الشراكة بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني وبقية أصحاب المصالح، بما في ذلك قطاع الهيئات الدينية، ولاسيما في بناء السلام بعد انتهاء الصراع. وعندما ينتهي الصراع، ينبغي أن يبدأ الشفاء، ويتعين على المجتمع المدني والحكومة والأمم المتحدة الوقوف معا، بشجاعة، فيما وراء تخوم الصراع.

الآن استأنف مهامي بصفتي رئيسة لمجلس الأمن.

لا يزال متبقيا عدد من المتكلمين في قائمتي لصباح اليوم. وأعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠ بعد ظهر اليوم.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٣٠.